

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٨

الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

الدورة الماضية بكل كفاءة. وفضلا عن ذلك أود أن أتقدم إلى السيد كوفي عنان بأطيب تمنياتي له بالتوفيق في مسؤولياته وهو يباشر مهامه بوصفه أميناً عاماً للمنظمة.

بالنسبة لشعب أوروغواي، كانت الأمم المتحدة دائماً، خلال الكفاح الطويل الذي خاضه لاكتساب وتعزيز مؤسساته الديمقراطية، المحفل العالمي الذي يضمن النقاش الحر للأفكار، ومشاركة كل شعوب العالم، دون استثناء أو تمييز، في مناقشة القضايا الحيوية المتعلقة بالتنمية والإنصاف وصون السلام والحفاظ على البيئة.

وبسبب الأهمية الكبرى التي يعلقها بلدي على هذا المحفل، نعترف بالحاجة العاجلة إلى دعم الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، بتعزيز الجمعية العامة وإشاعة الديمقراطية في مجلس الأمن - بإضافة أعضاء جدد دائمين وغير دائمين - حتى تكون هذه المؤسسة قادرة على الاستجابة كما يجب للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

خطاب فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية العامة أولاً إلى خطاب يليه رئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية باراغواي، فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واسموسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب هذه الجمعية الموقرة بصفتي رئيس جمهورية باراغواي. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن جزيل شكري لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، وزير خارجية أوكرانيا السيد هينادي أودوفينكو. وأود أيضاً أن أنوه بالعمل الممتاز الذي أنجزه السفير غزالي اسماعيل الذي أدار أعمال

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

يكون استخدامه محصورا بالإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

سابعاً، يعرب عن أهمية الشفافية في إدارة مجلس الأمن وعملية صنع القرار فيه وزيادة عدد الجلسات المفتوحة وجلسات الإعلام حيث تقدم التقارير من جانب الأمين العام أو من ممثليه الخاصين.

ثامناً، يرى الإعلان أن الزيادة في عضوية مجلس الأمن، وإصلاح أساليب عمله ومسألة حق النقض عناصر أساسية في إصلاح المجلس ويجب معالجتها جميعاً في إطار نفس الاتفاق.

تاسعاً، يعرب عن التصميم الواضح لحكومات بلداننا على مواصلة المشاركة النشطة في الفريق العامل بغية التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذه المسألة.

واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن الزيادة في العضوية الدائمة وغير الدائمة للمجلس يجب أن تتوخى بالضرورة حضور دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمجموعات الجغرافية الأخرى دون أي شكل من أشكال التمييز. وفي هذا الصدد، تؤكد باراغواي مجدداً تأييدها منح العضوية الدائمة للبرازيل وألمانيا واليابان.

ومن الأهمية بمكان أيضاً الإشارة إلى أن عملية إصلاح المنظمة يجب أن تتضمن خطة لإلغاء النفقات غير الضرورية ومحاولة دمج البرامج الرامية إلى تعزيز تنمية شعوبنا، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذلك القضاء على الازدواجية في استخدام الموارد البشرية والتقنية أو الاقتصادية. وتستحق المشاكل المالية الخطيرة التي تعانيها الأمم المتحدة اهتماماً مخلصاً ودؤوباً.

ويسرني أن أقول إن بلدي قد احترم دائماً، في حدود قدراته التزاماته الدولية، إدراكاً منه أن الأداء السليم للمنظمة يتطلب توزيعاً مناسباً ومنصفاً لتكاليفها الإدارية بين الدول الأعضاء.

إن هذه اللحظة التاريخية هي حقاً لحظة خاصة جداً. فالتكامل حل الآن محل التحالفات. والانعزالية والمواجهة

في آب/أغسطس الماضي كان لي عظيم الشرف أن أراس، في أسونسيون، مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر - مجموعة ريو - التي يتألف أعضاؤها من الأرجنتين واكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو وشيلي وغيانا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس. وقد اعتمد هناك إعلان بشأن تعزيز الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن، مع التشديد على مبادئ، وخطوط إرشادية معينة سأقوم بوصفها الآن.

ويعرب إعلان أسانسيون أولاً عن التأييد التام للتعديدية، وتساوي الدول في السيادة والاحترام الثابت لحكم القانون.

ويعرب ثانياً عن دعم مبادرة الأمين العام بتقديمه برنامجاً واسعاً للإصلاح، الذي قدمه في ١٦ تموز/يوليه من هذا العام، وبخاصة الإصلاحات التي تستهدف تعزيز فعالية الأمانة العامة والتركيز على أنشطة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشير ثالثاً إلى أهمية توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه وذلك لتصحيح الاختلالات في عضويته الحالية وتحسين آليات صنع القرار وجعله أكثر شفافية لكي يعكس على نحو أفضل مشروعية وتمثيلية العضوية العامة في المنظمة.

رابعاً، ينص الإعلان على أن منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً في أي مقترح لزيادة العضوية في مجلس الأمن لما لها من تقاليد قانونية وإسهامات في قضية السلام.

خامساً، يعرب الإعلان عن الافتناع بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يحترم مبادئ التوزيع الجغرافي المنصف وتساوي الدول في السيادة؛ وأن أي إصلاح ينطوي على التمييز من جانب البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية لن يكون مقبولاً.

سادساً، يعبر الإعلان عن الهدف الأسمى المتمثل في التحرك قدماً نحو الإلغاء التام لحق النقض، وكخطوة أولى،

وفيما يتعلق بالمسألة الحاسمة المتمثلة في نزع السلاح العالمي، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً على موقف باراغواي المؤيد لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال. ويرحب بلدي بتفاؤل بالعمل التحضيري لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠، على أمل أن تصبح المعاهدة آخذة عالمية الطابع. إن هذه المعاهدة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والجهود التي تبذلها الدول لخفض ترساناتها وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، كلها عناصر هامة ستساعد في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل في نهاية المطاف.

وإخلاصاً من جمهورية باراغواي لمبادئها السلمية، ما برحت تتابع عملية أوتواوا باهتمام كبير. وشاركنا مؤخراً في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي، الذي اعتمد النص النهائي لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة، وأيدنا موقف الأغلبية من الدول الرئيسية في سعيها لوضع آليات قانونية فعالة لحظر تصنيع واستعمال وتوزيع أدوات الموت والألم الوحشية تلك ألا وهي الألغام المضادة للأفراد.

ونتوجه بالتهنئة إلى المجتمع الدولي على خطواته الحاسمة تلك، ونؤكد مجدداً تصميمنا الثابت على التوقيع على الاتفاقية. ونحن نحث الدول الأخرى على أن تفعل نفس الشيء دون أدنى تردد أو إبطاء، وذلك من أجل ضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وأود كذلك أن أؤكد من جديد على التزام بلدي الذي لا يحيد بمواصلة مكافحة الإرهاب، وهو قوة مزعزعة للاستقرار تنفي حقوق الإنسان وتهدد بتقويض أسس الأمن في مناطقنا.

ومن المناسب هنا التشديد على أن باراغواي تشعر بالقلق مع سائر المجتمع الدولي إزاء تعاظم الاتجار بالمخدرات. ولذا فإننا نؤكد مجدداً على نحو راسخ تصميم شعب باراغواي على مكافحة هذه الآفة وعزمه على اتخاذ تدابير متكاملة ومتضافرة في هذا الصدد، في

أفسحتنا المجال أمام العولمة والتعاون. ولم نعد نتحدث عن التنافس والصراع، وإنما نتحدث عن تنافس نزيه ومبتكر. والاختلالات في النظام العالمي التي كانت تعني تاريخياً أن بعض الدول تابع لدول أخرى هي نفسها الآن خاضعة لهذا الدفق من التضامن والمساعدة المتبادلة.

وبطبيعة الحال، فإن من الصحيح أن العديد من مناطق الصراعات الحادة ما زال قائماً، إلا أن باراغواي يسرها أن تنوه بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم في العديد من مناطق التوتر، ولقد تابعنا عن كثب مبادرات المنظمة في مناطق الصراعات الجديدة هذه مثل كمبوديا وسيراليون، ويتمنى بلدي لشعبيهما أخلص التمنيات بتحقيق الفوائد الضخمة الناجمة عن السلام والوثام.

وكذلك تابعنا باهتمام شديد التطورات المزعجة التي شهدتها الحالة في الشرق الأوسط، ونحث الأطراف هناك على مضاعفة جهودها سعياً لتحقيق سلام دائم ومستقر. ونرحب بحرارة بالإجراءات التي اتخذتها الدول التي تضطلع بدور الوساطة، والتي تواصل دونما كلل المشاركة في جميع المفاوضات.

وفيما يتعلق بالحالة الخاصة لجمهورية الصين القائمة في تايوان، فإن باراغواي ترحب بالموقف الذي اعتمدته حكومة هذا البلد، وتعرب عن أملها بأن يجري تحرك نحو المصالحة وأن يتاح حسم الخلافات مع جمهورية الصين الشعبية.

وتمشيا مع مبدأ عالمية الأمم المتحدة، يحق لجميع الدول التي تستوفي الشروط التي ينص عليها الميثاق أن تسعى للانضمام أو للعضوية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المستصوب إعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي ينكر إنكاراً تاماً على ٢١ مليون نسمة من سكان جمهورية الصين في تايوان الحق الأساسي في الاشتراك في المنظمات الدولية وأنشطتها.

إن التحديات التي تواجه السلام والأمن والتوازن أكثر أهمية لنا اليوم من ذي قبل، وهي ضرورة لا غنى عنها لبناء عالم يضمن التنمية للشعوب في إطار الوثام العالمي.

إطار التعاون الدولي وبالتعاون مع البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور.

وفي هذا المجال، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن برلمان بلادي اعتمد قانوناً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بناءً على مبادرة من السلطة التنفيذية، يرسى المعايير والعقوبات المترتبة على جريمة غسيل الأموال أو السلع المتأتية عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو المخدرات الخطيرة، مما يؤدي إلى تحسين كبير في الإطار القانوني لمكافحة تلك الجرائم.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، سنحتفل بالعيد الخمسيني للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو معلم عظيم في تاريخ البشرية وكفاحها الدائب من أجل تأمين الكرامة والمساواة للبشرية. ومعظم ما حققناه طوال الطريق تحقق بالدماء والمعاناة، ولكن يحق لنا الآن أن نؤكد بارتياح أن مبادئ وأهداف الإعلان العالمي توضع الآن موضع التنفيذ بشكل متزايد، وأن فكرة قيام الدولة على أساس حكم القانون قد أصبحت تدريجياً جزءاً من واقعنا القومي. زد على هذا أن ثقافة التضامن الديمقراطي الجديدة قد عملت وبصورة مقنعة على مكافحة أية أحلام بالعودة إلى الأزمان الغابرة من تاريخنا السياسي التي اتسمت بإخضاع الفرد لسلطة الدولة وإنكار حقوق الإنسان.

وفي باراغواي، كان الطريق إلى الحرية وإرساء القاعدة المؤسسية التي تتفق تماماً مع مثلنا الجمهورية طويلاً. وخلال هذه الرحلة، ساعدت حكومتي على جعل حلم كل مواطن في باراغواي حقيقة: بإنشاء نظام يضمن الحرية الكاملة ودعم الديمقراطية، تسمح بنقل السلطة الرئاسية سلمياً من مرشح إلى آخر منتخب من جانب الشعب، سيتقلد منصب رئيس الجمهورية في آب/أغسطس ١٩٩٨.

وهذا يتمشى مع المنجزات التي لاجدال فيها للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في ١٩٩٣، والذي أعاد تأكيد عالمية حقوق الإنسان، وعدم جواز تجزئتها. كما أوصى المؤتمر بإيلاء اهتمام أكبر للروابط بين الديمقراطية والتنمية وسد الحاجات الأساسية لقطاعات السكان الأقل حظاً.

من أجل هذا، حاولت حكومتي دعم الترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وبذا تتوحد هذه المنجزات الديمقراطية عن طريق خطة للعمل الاجتماعي تهدف إلى خلق فرص يتمكن كل المواطنين من خلالها من الاستمتاع بكل فوائد التنمية البشرية بجهودهم الخاصة.

ومن الواضح أن السمة الرئيسية للحكم الديمقراطي هي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية. فإن لم تتلاءم ديمقراطياتنا مع هذه الحقائق الجديدة، فلن يصبح من الصعب استمرارها في الحكم فحسب؛ وإنما ستبقى على هامش التاريخ أيضاً، بل والأسوأ من هذا، قد تقدم كل التضحيات التي بذلت لدعم مؤسساتنا قرايين على مذبح التملق الشعبي.

ويسرني أن أقول اليوم إن حكومتي قد تمكنت من وضع الأسس للتنمية الحقيقية، بدون أن تقدم وعوداً مسيحية أو أن تتملق الشعبين. وأود أن ألقى الأضواء على التقدم الهام الذي أحرز في الإطار المؤسسي لهذه العملية، عن طريق الإصلاح الانتخابي الذي مكّننا من التقدم بطريقة مرضية خلال كل مراحل الجدول الزمني الديمقراطي. ومما يضارع هذا في أهميته التاريخية، التوازن الذي تحقق في العلاقات المدنية والعسكرية بعد النجاحات التي أحرزت في نيسان/أبريل ١٩٩٦، حينما قضت الضغوط الشعبية والثقل الهائل للتضامن في القارة على المحاولات للعودة بنا إلى صور من حكم الفرد المطلق التي عفا عليها الزمن.

وإنني مقتنع بأن ديمقراطيتنا الجديدة قد استجمعت قوة جديدة منذ تلك الأحداث، وستكون عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام أية محاولة للإطاحة بمؤسساتنا. أضف إلى ذلك أن التغييرات التي أدخلت على إدارة العدالة، مع وجود محكمة عليا من عدة أحزاب، ستحول دون التلاعب أو تشويه الآليات التي وضعها الدستور وقوانين الجمهورية.

وأصبحت الإدارة عن طريق البرلمان جزءاً من عملية التعاون المشترك في الحكم، وتجربة مثرية في الحياة الديمقراطية للبلاد.

وباراغواي سكانها شباب متعطشون للتعليم. ويجب أن تكون الأجيال الحاضرة والمستقبل قادرة على

وتشتمل العناصر البارزة للتشريع البيئي الجديد الساري الأثر الآن على قوانين تتصل بتقييم الأثر البيئي على الحياة البرية والمناطق الريفية المحمية وعقوبات على المخالفات البيئية. وفي إطار جدول التغيير، نصادق على الاتفاقيات الدولية، ونأخذ في الاعتبار أهمية التعاون الدولي بصدد البيئة. وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، قدمنا الوثيقة القانونية للتصديق على الاتفاقية في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام. وفي هذا السياق، بدأت البلدان التي تشترك في "جران شاكو أمريكيانو"، وهي باراغواي وبوليفيا والأرجنتين، علاقة جديدة قائمة على نموذج للتعاون من أجل التنمية المستدامة في تلك المنطقة الواسعة.

وهناك مثل قديم يقول إنه لا يوجد غني لا يحتاج إلى أي شيء ولا يوجد فقير ليس عنده ما يعطيه. وتمشيا مع هذه الحكمة، أخذت كل دولة عضو في هذه المنظمة كما أعطت. وفي حالة باراغواي على وجه الخصوص، أستطيع أن أشير إلى أن التعاون الدولي قد لعب دورا حاسما، ولذا يمكن تقييم أبعاده الحقيقية وتقديرها. ولهذا السبب، فإنني ممتن بوجه خاص للأمم المتحدة التي كان ولا يزال وجودها في باراغواي، عن طريق مختلف وكالاتها المتخصصة، إيجابيا وديناميا.

ومنذ أكثر من ست سنوات بقليل، قررت الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي، وبعد ذلك شيلي ثم بوليفيا، باعتبارهما دولتين مشاركتين في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (الميركوسور)، أن تتعاون بروح من التضامن لكي تحظى بمركز موات بصورة متزايدة في عالم العولمة والدينامية. ولقد بلغنا معالم لا شك في أهميتها على الطريق من أجل حاضر شعوبنا ومستقبلها.

واليوم، نشهد اعترافا واضحا بأننا كسوق مشتركة في المخروط الجنوبي، نسير على الطريق الصحيح، وأننا نتلقى رسالة مشجعة من العالم الخارجي بشأن تكاملنا. وتركز جهودنا على محاولة إنشاء سوق مشتركة، في إطار عملية تدريجية ومستمرة تحتاج مراحلها الأساسية إلى الاستكمال والتحسين والدراسة عن عمق.

المساواة بين الاقتصاد الحر والديمقراطية، وبين الديمقراطية والدولة القائمة على أساس حكم القانون مع ضمانات للكرامة البشرية.

وخلال القمة الحادية عشرة لرؤساء الدول والحكومات لمجموعة ريو التي عُقدت في بلادي، تحدثت بحماس عن الحاجة إلى استراتيجية جريئة لدعم مثل الديمقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والتكامل. كما أكدت بوجه خاص على ما أسميته "التعليم للديمقراطية".

وتدريب الناشئة في هذا العالم الذي يبرز إلى حيز الوجود يجب أن يشتمل على توجيهات قائمة على مبادئ خلقية وفكرية صحيحة. يجب توفير الخبرة للشباب في كيفية استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة، لكي يتمكنوا من معالجة متطلبات العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تحدد التطور الحالي والمستقبل لأممنا.

كما يجب المزيد من التفكير في المسألة البيئية. وقد شرعت جمهورية باراغواي، بعد خمس سنوات مضت على مؤتمر ريو، في العمل على أساس الوعي المتزايد بالحاجة إلى المحافظة على النظام الإيكولوجي، الذي يوليه دستور ١٩٩٢ أولوية كبيرة. ولكن ينبغي في الوقت ذاته أن يؤكد كيف أن تنفيذ مبدأ المسؤولية المشتركة، وإن كانت متفاوتة، الذي وضع في ريو أمر ملح. ولكي يتحقق هذا المبدأ يجب أن يتمتع بتأييد البلدان الغنية فيما يتعلق بالمساعدات المالية والتقنية، لكي نضع نهاية وللمرة الأخيرة لـ "إيكولوجيا الفقر" التي ترغم العديد من القطاعات في البلدان الفقيرة على تدمير أساسها البيئي بهدف تأمين أسباب معيشتها من يوم إلى آخر، وهو هدف ساذج ومحزن.

ولدي كل الأسباب التي تدعوني إلى الارتياح لأن حكومتي قد تمكنت من وضع الإطار المؤسسي لمختلف أدوات تحسين نوعية البيئة في بلدي، وخاصة استراتيجية إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها والحفاظ عليها وحمايتها في إطار برنامج التغيير الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، وهدفه الأساسي هو تقوية عملية التنمية المستدامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة أولاً لمعالي السيد كيزو أوبوشي، وزير خارجية اليابان.

السيد أوبوشي (اليابان) (تكلم باليابانية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أولاً أن أتقدم بأحر تهانئ لمعالي السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا، لتوليته في الأسبوع الماضي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وستتعاون اليابان تعاوناً وثيقاً معه بغية نجاح هذه الدورة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد محمد (اثيوبيا).

وأود أيضاً أن أشيد إشادة مخلصاً بسعادة السيد غزالي اسماعيل الذي أبدى، بوصفه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، مبادرة نشطة لتعزيز مهام الأمم المتحدة من خلال الإصلاح. ولليابان وطيد الأمل في أن يواصل السفير غزالي الإسهام بآرائه للنهوض بالإصلاح في الأمم المتحدة.

ودورة الجمعية العامة هذه ستكون "جمعية للإصلاح". وأقول هذا لأن للدورة الحالية أهمية لم يسبق لها مثيل من حيث تنفيذ الإصلاح في الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر بالهدف من إصلاح الأمم المتحدة. أعتقد أن الهدف من إصلاح الأمم المتحدة هو تعزيز وظائفها لكي نواصل تمكينها من الإنجاز الكامل لمهامها. وبوصف اليابان عضواً في مجلس الأمن، فإنها تدرك تماماً أنه منذ نهاية الحرب الباردة ظهرت مشاكل ضخمة من الصراعات والفقر كان أكثرها تواتراً وشدة في أفريقيا. وبإصلاح الأمم المتحدة سيكون المجتمع الدولي أكثر قدرة على حسم مشاكل الشعوب التي تعاني من الصراعات والفقر في جميع أنحاء العالم، وهي مشاكل تتضح بجلاء في أفريقيا بصفة خاصة. ويتعين علينا أن نبدأ فوراً في تعزيز الأمم المتحدة في هذا الصدد، وأن نواصل بذل جهودنا في المستقبل. وتنوي اليابان أن تضطلع بالدور المتوقع منها في الأمم المتحدة بعد تعزيزها.

ويجري التوسع في تجربة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وهي كتلة إقليمية هامة. وقد بدأنا المفاوضات مع جماعة الأنديز ومع الولايات المكسيكية المتحدة، ونأمل أن يجري في نهاية هذا العام التوقيع على اتفاقات تسمح بمنح أفضليات تجارية في المنطقة. وفضلاً عن ذلك، تشترك الميركوسور في منطقة التجارة الحرة للأمر يكتين، وهناك مقترحات باتخاذ مبادرة لإنشاء منطقة تجارة حرة لنصف الكرة الغربي في وقت قريب تشارك فيها البلدان الـ ٢٤ في القارتين الأمريكيتين.

وتتوسع الميركوسور باتجاه الاتحاد الأوروبي أيضاً. ونحزق تقدماً في تحديد القرارات السياسية التي تشجع إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحادين الجمركيين.

هذا هو البيان الثالث الذي أدلى به في الجمعية العامة بوصفي رئيساً لجمهورية باراغواي. وأحضر اليوم لكي أؤكد من جديد باسم بلدي - وهو عضو مؤسس في الأمم المتحدة - التزامنا بالمثل السامية التي نستلهمها. ومنظمتنا في حاجة إلى التكيف والإصلاح لكي تتمكن من الاستجابة بفعالية للتحديات الرئيسية للألفية القادمة. وتتعهد باراغواي بالإسهام في تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

وفي هذه اللحظة الخاصة، أرحب بحرارة بالجمعية العامة، ليس باسم شعبي فحسب، بل بالأصالة عن نفسي أيضاً، خوان كارلوس واسموسي، مواطن يؤمن بالديمقراطية، ناضل في سبيل حرية بلده وفاز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على بيانه.

اصطحب السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

والآن أود أن أكرر وجهات نظر اليابان إزاء عدد من أهم النقاط المتعلقة بجهود إصلاح الأمم المتحدة.

أولا، إصلاح مجلس الأمن.

غني عن القول إن المجتمع الدولي يختلف اليوم اختلافا بينا عما كان عليه قبل ٥١ عاما عندما أنشئت الأمم المتحدة. ويتجلى هذا بصورة عامة في الطريقتين التاليتين.

أولا، إضافة إلى الدول التي كان يتوقع منها أصلا أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية إزاء السلم والأمن الدوليين، ظهرت مؤخرا دول أخرى لديها القدرة والاستعداد للقيام بدور عالمي؛ ثانيا، أصبحت دول عديدة، في الوقت الحالي، دولا مستقلة تمثل اليوم الأغلبية في المجتمع الدولي، الذي أصبحت فيه عناصر فاعلة مهمة.

يتوقع من مجلس الأمن، لا سيما عقب الحرب الباردة، أن يقوم بدور أكبر في ميدان السلم والأمن الدوليين. ولكي يرقى إلى مستوى هذه التوقعات، من الضروري أن يعاد تنظيمه ليتكيف مع هذه التغيرات، لتتعزيز شرعيته وفعاليته. وهذا هو جوهر إصلاح مجلس الأمن. فمن شأن مجلس أمن مصلح ومعزّز أن يصبح بوسعه اتخاذ تدابير فعالة، على سبيل المثال، لحل الصراعات المتواترة في مناطق مثل أفريقيا.

من هذا المنظور، تدعو دول عديدة، من بينها بلدي، إلى توسيع عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. وإذا أسفر الإصلاح عن توسيع العضوية الدائمة فقط فإن شرعية المجلس وفعاليته لن يتعززا ولن يتحقق إصلاح حقيقي يتيح للمجلس أن يتكيف ليساير التغيرات الدائرة عبر الزمن.

في هذا العام، وتحت رئاسة السيد غزالي، الرئيس السابق للجمعية العامة، اكتسبت المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن زخما أكثر من أي وقت مضى. وتحت اليابان على اغتنام هذه الفرصة لنبت على الأقل في إطار إصلاح مجلس الأمن وللتوصل إلى اتفاق بشأن الخطوط العامة لتحقيق إصلاح محدد بنهاية هذا العام. وأود أن أذكر ثانية بأن اليابان، تؤيدها بلدان عديدة، مستعدة للاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها عضوا دائما العضوية في مجلس

وأقدر كل التقدير المبادرات القوية للسيد كوفي عنان، الأمين العام، في تعزيز الإصلاح. وبصفة خاصة، فإن مقترحاته المعلنة في آذار/مارس وتموز/يوليه من هذا العام، بشأن إصلاح الأمم المتحدة ترمي إلى دعم تماسك أنشطة الأمم المتحدة وفعاليتها عن طريق تعزيز قيادة الأمين العام وكذلك مهمة التنسيق في كل مجال، بما في ذلك التنمية والشؤون الإنسانية؛ وبهذه الصفة، فإنها تحظى بالتأييد الأساسي من جانب اليابان. ويراودنا أمل وطيح في أن يزداد زخم إصلاح الأمم المتحدة بشكل عام من خلال هذه المقترحات.

وما لم تكن الأمم المتحدة قادرة على إصلاح نفسها للوفاء بمتطلبات الحقبة القادمة، وانخرطت بدلا من ذلك في تكرار لا طائل من ورائه لجج مطولة تسعى كل دولة من الدول الأعضاء من ورائها إلى تحقيق مصالحها، فإن ثقة المجتمع الدولي بالمنظمة ستتقوض بشدة. وعلينا أن ندرك أننا في هذه اللحظة نقف في مفترق طرق حاسم. وهذه هي اللحظة التي ينبغي لنا فيها أن نستجمع إرادتنا السياسية لكي نبت في الخطوط العريضة لإصلاح الأمم المتحدة.

وترى اليابان أنه يجب على كل دولة عضو أن تدخل، بروح من الحنكة السياسية، في مناقشات مضمونية، لا من وجهة نظر السعي إلى تحقيق مصالحها الشخصية، بل من المنظور العريض الصادق لتحقيق أقصى منفعة للمجتمع الدولي في مجموعته.

وترى اليابان أن الإصلاحات المتعلقة بمجلس الأمن والجانب المالي والتنمية هي الدعام الثلاث لإصلاح الأمم المتحدة. واليوم، يولي مجلس الأمن انتباهه إلى الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للصراعات التي يسعى إلى حلها. وفضلا عن ذلك، يلزم من أجل إرساء أساس مالي سليم أن يجري تعزيز فعالية كل أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها الأنشطة في مجالي التنمية وحفظ السلام. وبذل الجهود الجادة في مجال التنمية من الأمور الهامة أيضا لكفالة السلم والأمن الدوليين. ولهذا فمن الأساسي تحقيق الإصلاح في هذه المجالات الثلاثة في مجموعها بطريقة متوازنة لكي يتسنى للأمم المتحدة، وهي المنظمة العالمية الوحيدة، أن تستجيب الاستجابة الواجبة للإطار الذي يتغير تغيرا هائلا للمجتمع الدولي، ولكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها على نحو أفضل.

الأمن وفقا لفلسفتها الأساسية القائمة على عدم استخدام القوة، وهو ما يحظره دستورها.

أتناول الآن الإصلاح المالي. اليوم مطلوب من الأمم المتحدة إجراء مزيد من التخفيضات في الميدان المالي، واليابان تنظر بإعجاب إلى جهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وحكومة اليابان نفسها تسعى حاليا لإجراء إصلاح كبير في هيكلها المالي، لتخفيض عجزها المالي إلى أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ٢٠٠٣. ومن الضروري أيضا أن تكفل الأمم المتحدة لنفسها قاعدة مالية صلبة. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد ثانية أن من واجب الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل، وأن الدول المتأخرة في الدفع يجب أن تبذل كل جهد لسداد اشتراكاتها المتأخرة.

غني عن البيان أنه ينبغي تقسيم نفقات المنظمة على نحو أكثر إنصافا. وبالنسبة للأساس المعتمد لحساب جدول الأنصبة، دعت اليابان إلى اعتماد مفهوم "المسؤولية عن الدفع" لاستكمال الطريقة الحالية، التي تستند إلى مبدأ "القدرة على الدفع". وحصصة اليابان من الاشتراكات المقررة توشك أن تصل إلى مستوى حصصة الولايات المتحدة، وهي تبلغ تقريبا حصص الدول الدائمة العضوية الأربع الأخرى مجتمعة. وإذا زِيدت حصصة اليابان أكثر مما ينبغي، مع عدم إصلاح مجلس الأمن، فلا بد من القول إنه ستكون هناك مشكلة بالنسبة لعدالة هذه الحالة. وتأمل اليابان بقوة أن تسير الإصلاحات المالية للأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الإصلاحات في سائر الميادين الأخرى وبطريقة متوازنة، وأن يتم التوصل إلى جدول أنصبة منصف.

النقطة الثالثة تتصل بالإصلاح في ميدان التنمية. يمكن القول إن التنمية والسلم وجهان لنفس العملة. وبدون تنمية لن يُقضى على أسباب الصراعات، وبدون السلم لن تتوفر الظروف المواتية للتنمية. وقد واصلت اليابان، في ظل دستورها الحالي، تعليق أهمية كبيرة على الإسهام في السلم الدولي من خلال المشاركة النشطة في قضايا التنمية وجهود المساعدة الإنسانية. والمشاركة في قضايا التنمية مسألة ذات أولوية بالنسبة لبلدي، والتزامه بتنمية البلدان النامية لم يتغير.

ما فتئت اليابان تصر على أن وجود "استراتيجية إنمائية جديدة"، تقوم على مشاركة حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مسألة ضرورية بشكل خاص في حقبة ما بعد الحرب الباردة هذه. وقد اختتم مؤخرا النظر في خطة التنمية. ونحن نعتقد أن من المهم تشاطر الفلسفة الجديدة، القائمة على ملكية البلدان النامية وعلى مشاركة حقيقية، على نطاق واسع في الأمم المتحدة. ولتحقيق هذه الغاية، عقدت اليابان في تموز/يوليه من هذا العام مؤتمر أو كيناوا المعني بالتنمية، واستضافنا هذا الشهر، بالاشتراك مع مملكة هولندا، مؤتمر منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي للجنة المساعدة الإنمائية المكرس لاستراتيجية "تشكيل القرن الحادي والعشرين: مساهمة التعاون الإنمائي". وهكذا، نقوم باستكشاف طرق تعزيز وتحقيق هذه الاستراتيجية. ومن خلال الجهود التي تبذلها اليابان، أصبح من المسلم به على نطاق واسع أن التعاون بين الجنوب والجنوب، المعزز ببعد التعاون الثلاثي الجديد، يشكل أداة مهمة للنهوض بهذه الاستراتيجية.

إننا نعتبر اقتراح الأمين العام بإنشاء مجموعة إنمائية تابعة للأمم المتحدة، وتجميع مكاتب الأمم المتحدة على المستوى القطري، اقتراحان جديران بالثناء من حيث زيادة الفعالية. وإصلاح الأمم المتحدة يجب ألا يكون تعبيرا لطيفا عن تخفيض الميزانية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، روجت اليابان، تؤيدها دول عديدة، لفكرة تجميع الوفورات الناتجة عن الإصلاحات وإعادة استثمارها في برامج التنمية. ونحث على تنفيذ هذا الاقتراح، الذي انعكس في خطة الإصلاح التي قدمها الأمين العام. علاوة على ذلك، تأمل اليابان في إعلان سنة ٢٠٠١ "السنة الدولية للمتطوعين" لتشجيع مزيد من المشاركة النشطة في أنشطة الأمم المتحدة على مستوى القاعدة.

وضع التنمية على الطريق الصحيح واستئصال الفقر في أفريقيا هدفان ضروريان للحل الجذري للصراعات التي تتواتر في هذه المنطقة. إن اليابان، آخذة هذه المسألة بعين الاعتبار، ركزت جهودها على قضايا التنمية في أفريقيا. ويجري التخطيط بمبادرة من اليابان لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا في طوكيو السنة القادمة، عقب اجتماع تحضيرى، يعقد أيضا في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

ومساعدة اللاجئين والمساعدات الإنسانية. وستواصل اليابان أيضا الإسهام بنشاط في هذه الميادين.

وفضلا عن ذلك، لابد من مواصلة تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لتحقيق السلام والاستقرار العالميين. وستؤكد اليابان أيضا في هذه الدورة أهمية بذل جهود مطردة ومتضافرة لاتخاذ تدابير واقعية لنزع السلاح النووي، ترمي إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. كما أننا سنشارك بنشاط في مناقشات بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، واستعراض سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومسألة الأسلحة الصغيرة.

سيهل علينا القرن الحادي والعشرون بعد أقل من أربع سنوات. ولكي يكون القرن المقبل أكثر إشراقا، ينبغي للأمم المتحدة أن تصلح من شأنها حتى تصبح مهيئة للعهد الجديد. وإذا أردنا لها ذلك لابد من التوصل هذا العام إلى اتفاق على المخطط المجمل لإصلاح الأمم المتحدة. فلننوح قوانا حتى نضمن أن ينعم العالم في القرن الحادي والعشرين بالاستقرار والازدهار. وسيطلب ذلك أن نستهل القرن الحادي والعشرين وقد أنجزنا إصلاح الأمم المتحدة.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على مدى أهمية تعزيز الأمم المتحدة، وهي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتسم بطابع عالمي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزيرة خارجية فنلندا، سعادة السيدة تارخا كارينا هالونن.

السيدة هالونن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم، سيدي نائب الرئيس، بأحر تهانتي على انتخابكم.

تكلم وزير خارجية لكسمبرغ، السيد جاك بوس، نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأنا أوافق تماما على بيانه.

إن إصلاح الأمم المتحدة مسألة لا مفر منها. ولا بد من الاعتراف بالتحديات الجديدة للعولمة والتكافل. والانشغال بهذه الأمور، من شأنه كالعادة، أن يؤدي لا محالة إلى تهميش الأمم المتحدة في الشؤون العالمية.

على مستوى المسؤولين الرفيحي المستوى. ونود أن نلتمس من الدول المعنية أن تتعاون لإنجاح هذين المؤتمرين وتحقيق تقدم جوهري في تعزيز التنمية في أفريقيا.

واليابان منذ أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦، دأبت على انتهاج سياسة خارجية تولى الأهمية للأمم المتحدة. ومنذ كانون الثاني/يناير من هذا العام واليابان تشغل، بفضل دعم بلدان عديدة، مقعدا غير دائم في مجلس الأمن للمرة الثامنة. وهي تتعاون بنشاط مع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتبذل جهودا لمنع وقوع صراعات إقليمية ولتسويتها. وفي كانون الثاني/يناير القادم، ستعقد اليابان المؤتمر الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية، الذي اقترحه رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونتوقع أن تقدم في ذلك المؤتمر مقترحات محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعزيز وظائف الأمم المتحدة من خلال تدابير من قبيل إصلاح مجلس الأمن، أن يسهما في منع وقوع صراعات في أفريقيا وفي حلها في وقت مبكر. ويسرني أن أعلن أيضا أن اليابان تخطط لعقد مؤتمر دولي في طوكيو في آذار/مارس القادم يعنى بالحالة الراهنة والاحتمالات المستقبلية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتستضيف اليابان أيضا الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي ستعقد في كيوتو في كانون الأول/ديسمبر القادم للبت في التدابير الدولية التي يجب اتخاذها لمنع الاحترار العالمي بعد عام ٢٠٠٠. فالاحترار العالمي قضية هامة جدا لها عواقب على مستقبل البشرية، وسيحتاج حلها إلى جهود كل بلد، بما في ذلك جهود البلدان النامية. ولا تدخر اليابان جهدا لضمان نجاح هذا المؤتمر واعتماده بروتوكولا ذا معنى ومعقولا ومنصفا، وألتمس باخلاص التعاون من جميع البلدان المشاركة.

في العام المقبل سنحتفل بالذكرى الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأتوقع أن تزيد الأمم المتحدة من تعزيز دورها في ميادين حقوق الإنسان

إلى هذا الهدف، غير أنها يجب أن تكون متفقة مع المعايير العامة للأمم المتحدة.

وهناك طلب حقيقي ومتعاضم على عمل الأمم المتحدة الميداني. وما يعوق استجابة الأمم المتحدة اليوم هو نقص الموارد. وأتعهد هنا بدعم حكومتي التام لماري روبنسون، المفوضة السامية لشؤون اللاجئين التي تم تعيينها حديثاً، في مهمتها الهامة والشاقة.

إننا في فنلندا شعب غاية في الجدية. ونحاول دائماً أن نطبق على أنفسنا ما نعظ به الغير. وتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات، يمثل جزءاً لا يتجزأ من سياستنا الداخلية، وهذا ينسحب بالطبع على السياسة الخارجية. وتعتزم الحكومة، كتقليد جديد، أن تقدم للبرلمان تقريراً سنوياً عن حالة حقوق الإنسان في العالم، آملين واثقين في أن هذه التقارير ستسهم في إجراء مناقشة عامة أكثر انتظاماً وتويراً بشأن قضايا حقوق الإنسان.

وقد اكتسبت الأمم المتحدة خبرة واسعة في إدارة الأزمات وحفظ السلام. وهناك دروس مستفادة، وأحد الدروس الأساسية هو إنه من الضروري منع ظهور صراعات جديدة بسرعة وتماسك. وسرعة اتخاذ القرار مسألة لا مفر منها سواء في مجلس الأمن أو على المستوى الوطني. وبمجرد اتخاذ القرارات السياسية، لا بد من تنفيذها بفعالية ودون تأخير. وهذا هو السبب في أننا نؤيد بقوة إنشاء مقار لبعثات الانتشار السريع. وقد ساهمت فنلندا مالياً في هذا الصدد، وهي على استعداد أيضاً لوضع أفراد تحت الطلب. ونحث الأمين العام على إنشاء هذه المقار دون مزيد من الإبطاء.

ولا شك في أن الانتخابات المحلية التي أجريت مؤخراً في البوسنة والهرسك كانت ناجحة. وتنفيذ نتائجها هو التحدي المنتظر في الأسابيع والأشهر القادمة. إن عملية دايتون السلمية ماضية في طريقها ولكن بخطى بطيئة إلى حد يدعو إلى خيبة الأمل. وسوف يتطلب إعادة الأحوال المعيشية إلى وضعها الطبيعي من جميع الأطراف في المنطقة أن تبذل جهوداً رئيسية. وسيكون أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الاضطلاع بمهمة جسيمة في مساعدة الناس على خدمة أنفسهم في هذه المنطقة الممزقة. والمندوب

وإنني أتفق تماماً مع الأمين العام كوفي عنان في أننا ينبغي أن ننظر إلى هذه التغييرات على أنها فرصة لا تهدد.

فالإصلاح يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة. سواء كانت بلدانا صناعية أو بلدانا نامية. فأني مكان آخر غير الأمم المتحدة، يمكننا أن نعالج فيه القضايا العالمية بحق، مثل التهديدات الأمنية الجديدة التي يمثلها المجتمع غير المدني، والتدهور البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقرة؟ وبالنظر إلى طبيعة هذه القضايا لا يمكن أن تكون الجهود الفردية والثنائية وحتى الإقليمية كافية، وإن كانت مفيدة بطبيعة الحال، ولا حتى أكثر أمم الأرض رخاء وقوة يمكننا أن نتجح في حل هذه المشاكل بمفردها؛ والأمم المتحدة وحدها هي التي تتمتع بولاية عالمية وشرعية عالمية.

إن اقتراحات الأمين العام تتواءم تماماً مع أفكارنا في فنلندا. وعلى الجمعية العامة أن تنظر في هذه الاقتراحات كوحدة متكاملة، وأن تمنح الأمين العام السلطة لكي يتصرف بشأنها أثناء هذه الدورة. ومن جهتنا، نحن الدول الأعضاء، علينا أن نتحمل مسؤولياتنا عن الإصلاحات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب حكوماتنا.

ويجب أن تصبح حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من جميع أنشطة الأمم المتحدة. ونحن نرحب أيما ترحيب بالنهج الشامل الذي اتخذه الأمين العام في هذا الصدد.

والاحتفال في العام المقبل بالذكرى الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجب أن يسفر عن نتائج عملية. فهذا الاحتفال يتيح لنا الفرصة للتأكيد على أن حقوق الإنسان حقوق عالمية تخص جميع الأفراد، بغض النظر عن الثقافة أو النظم السياسية. وواجب الحكومات هو تعزيز هذه الحقوق وتأمينها وحمايتها. ومن ثم يكون للمجتمع الدولي السلطة في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان أينما تحدث. وليس هناك فرق بين الدول الكبيرة والصغيرة في هذا الصدد. وأوروبا ليست استثناء من ذلك بأي حال من الأحوال. والمعايير المشتركة يجب أن تكون منطبقة في كل مكان. والأمم المتحدة، بسبب نطاقها العالمي، لها دور فريد تضطلع به في هذا المجال. وأنا شخصياً أحترم وأؤيد الترتيبات والجهود الإقليمية الرامية

يسببها الاستخدام العشوائي للألغام البرية تشغل قمة أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة، وذلك عين الصواب.

وترحب فنلندا باتفاقية أوتاوا. فهي خطوة نحو حظر عالمي حقيقي وفعال للألغام البرية المضادة للأفراد، وهو هدف تؤيده حكومة بلدي بقوة. وعملية أوتاوا تحمل وعدا، إلا أن من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة للاضطلاع بالكثير من العمل. والاشتراك في حظر شامل، وبخاصة من جانب كبار الحائزين والمنتجين والمصدرين لهذه الأسلحة، يجب ضمانه من خلال مفاوضات تعقد في مؤتمر نزع السلاح. وستواصل فنلندا الاشتراك بنشاط في جهود مؤتمر نزع السلاح لوقف زيادة انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد من خلال معاهدة عالمية وفعالة.

والاتجاه الإيجابي في نزع السلاح وعدم الانتشار عززه سريان مفعول اتفاقية الأسلحة الكيميائية والالتزامات الثنائية من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي في قمة هلسنكي. ولضمان مزيد من التقدم، ينبغي لهذه التطورات أن يتبعها الآن تصديق الاتحاد الروسي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاق الجولة الثانية لمحادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

لقد أيدت فنلندا بثبات جعل الأمم المتحدة منظمة قوية مسنودة بالولايات اللازمة وبالقدرة على معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية ومسائل التنمية بطريقة فعالة ومنسقة. وفي عالم اليوم، ولدت عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة وثورة المعلومات بيئة مترابطة. والفقر، وهو السبب الأساسي للكثير من العلل، لا يمكن إزالته إلا من خلال تنمية مستدامة.

وفنلندا، مع البلدان النوردية الأخرى، نادى منذ أمد بعيد بجعل منظومة الأمم المتحدة مؤسسة أشد توحيدا، سواء في المقر أو على المستوى القطري. ومقترحات الأمين العام تسير في الاتجاه الصحيح. وإن إنشاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية خطوة أولى هامة. والإدماج الكامل على المستوى القطري لكل أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك أنشطة الوكالات المتخصصة، يجب أن يظل الهدف.

السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد كارلوس وستندورب، يستحق دعمنا التام له في تنفيذ اتفاقات سينترا. وهناك حاجة أيضا إلى الوجود المستمر لمهمة حفظ السلام التي تؤديها القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، أو خليفتها.

وأفريقيا هي القارة التي دمرتها الصراعات العنيفة والمعاناة الإنسانية أكثر من غيرها. وبالتالي فالدورة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن على المستوى الوزاري كانت مبادرة حسنة التوقيت. وإن قدرات منع الأزمات وحفظ السلام ينبغي تطويرها على سبيل الأولوية. ونرحب بالجهود المبذولة بالفعل في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والمحافل الإقليمية الأخرى ودون الإقليمية. إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى دعم دولي أوسع. وفنلندا على استعداد لأن تواصل الاضطلاع بدورها من خلال توفير المساعدة في مجال التدريب. ونقوم أيضا مع منظمة الوحدة الأفريقية بتنظيم مؤتمر دولي على نطاق واسع في هلسنكي، فنلندا، للمنظمات غير الحكومية من أجل النهوض بالمشاركة الدولية في تعزيز بناء السلام في أفريقيا.

وفي الشرق الأوسط اتخذت الأحداث التي وقعت إبان العام الماضي منعطفا خطيرا نحو الأسوأ. فتنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقات أوسلو، وما يصحب ذلك من تحسن حقيقي في الحياة اليومية للفلسطينيين، ما زال أفضل أمل للأطراف لتحقيق سلام عادل ودائم. وتحقيق تحول نحو الأفضل هو في المقام الأول مسؤولية الأطراف. ونحثها على ضبط النفس قولا وفعلًا. وإن فنلندا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، على استعداد لأن تواصل الاضطلاع بدورها في دعم عملية السلام. غير أن من الواضح أن الأطراف نفسها يتعين عليها أن تضطلع بدورها لكي تكون هناك عملية تلقى الدعم.

ولا ينبغي أن تتبدد الآمال المعقودة على عملية السلام بسبب الاستفزاز أو الإذلال أو الإحباط. وإن الإرهاب غير مقبول. ولا يفيد سوى المتطرفين من الجانبين.

وفي مجال نزع السلاح يتحول التركيز من أسلحة الدمار الشامل إلى الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة، كما ذكر هنا العديد من زملائي. فالمعاناة التي

وبالأمس، سمعنا الأمين العام في بيانه يرجو من الحكومات المجتمعة هنا أن تجعل من الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة "جمعية الإصلاح". وهذا تحد لا يسعنا ولا يسع منظمنا الفشل في مواجهته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية البرتغال، معالي السيد خايمه غاما.

السيد غاما (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية: الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أولاً أن أهني زميلي الأوكراني، الوزير هينادي أودوفينكو، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة، وأن أعرب له عن التقدير وعن الثقة التي نضعها في خصاله الشخصية وحنكته لتوجيه أعمال الدورة الحالية. وبانتخابه أرى أيضاً الاعتراف بالدور الذي تلعبه أوكرانيا على المسرح الدولي، وهي أمة أوروبية تربطنا بها علاقات الصداقة. ويسرني أن أستعيد من الذاكرة مناسبة على هامش اجتماع منظمة حلف شمال الأطلسي في البرتغال في شهر أيار/مايو الماضي حينما وقّع بالأحرف الأولى "خطاب المشاركة الخاصة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا".

وأود أيضاً أن أثني على السفير غزالي اسماعيل، رئيس الدورة السابقة، للتفاني والكفاءة اللذين قاد بهما أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وخاصة ترويجه لإصلاح الأمم المتحدة الذي نعتبره حيويًا.

وأرغب في التعبير عن تقديري للأمين العام لما جاء به من دينامية جديدة أدخلها على المنظمة ولاقتراحاته التي تقدم بها لتحديث المنظمة.

لقد خاطب زميلي من لكسمبرغ الجمعية بالنيابة عن ١٥ دولة عضواً بالاتحاد الأوروبي. بيد أنني أود أن أشاطر الجمعية أفكاره بصدد عدد من المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

لا شك في أن المسألة الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال هي إصلاح الأمم المتحدة. ورغماً عن منجزات الأمم المتحدة وأهميتها المتزايدة على المسرح الدولي، فإنها تحتاج اليوم إلى تحول عميق لتمكينها من مواجهة تحديات الألفية التالية.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة المنظمات واللجان العاملة في إطاره تحتاج إلى أن تتحد في مقاصدها وفي أعمالها. والإصلاحات المقترحة ليست كافية. والدور التنسيقي للمجلس ينبغي أن يصبح حقيقياً. وتحقيق ذلك هو مسؤولية الدول الأعضاء. وإذا لم نتخذ الإجراء اللازم فإن المجلس سيفقد أهميته.

وبالمثل، ثمة حاجة لاستجابة أكثر اتساقاً من جانب الأمم المتحدة لتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث، سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة. ويجب على منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يضمن الاتساق والتنسيق لأعمال الإغاثة في حالات الكوارث. والمنسق لدى اضطلاع به هذا الدور، يجب أن يتلقى الدعم التام من جانب جميع الوكالات الإنسانية.

وفي مناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لهذه المنظمة، أذكر أن أكثر من ١٥٠ رئيس دولة أو حكومة تعهدوا بالتصميم على إنهاء الأزمة المالية للأمم المتحدة. واليوم، بعد مرور عامين، لم تدفع سوى ٨٩ دولة عضواً - تأكدت من الرقم اليوم - مستحقاتها بالكامل ودون شروط، والعديد منها قام بالتسديد متأخراً. فأكثر من نصف الدول الأعضاء لم تسدد اشتراكاتها. إلا أن عدداً قليلاً جداً من الأعضاء لا تسدد اشتراكاتها بسبب ظروف خارجة عن سيطرتها، وهذا هو الإعفاء الوحيد المعروف في ميثاق الأمم المتحدة. إن عدم الدفع، في رأينا، يشكل تهديداً خطيراً لمستقبل الأمم المتحدة، ليس فحسب بسبب العبء غير المنصف الذي تتحمله الدول الأعضاء التي تدفع، مثل بلدي، ولكن أيضاً لأنه يقوض ما نتشاطره من التزام وتضامن كدول أعضاء تجاه منظمنا المشتركة وفيما بيننا.

إن فنلندا تفهم الدافع وراء مقترح الأمين العام لإنشاء صندوق إئتمان دائر. غير أن هذا الصندوق - كما فهمنا - سيستخدم التبرعات الطوعية لتغطية الاشتراكات القانونية غير المدفوعة. والأمم المتحدة قد تتمتع بمهلة وقتية، وكذلك البلدان التي تسدد متأخراتها. وفنلندا لا تعارض استكشاف هذا الاقتراح إذا رغب الآخرون بذلك وإذا صاحب إنشاء هذا الصندوق فرض عقوبات فعلية في حالة عدم دفع الأنصبة المقررة.

وفعالية تدخل الأمم المتحدة في المساعدة الإنسانية هي ذات أهمية خاصة لنا، بما في ذلك ما يدخل منها في إطار مجلس الأمن. ولذا فإن البرتغال ترحب باقتراح الأمين العام بإعادة هيكلة هذا القطاع عن طريق تقوية دور منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كما نرحب باقتراحه بإنشاء قطاع للشؤون الإنسانية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي هدف أساسي للأمم المتحدة. وفي "خطة للتنمية" ذكرنا الأمين العام بأن التنمية لا يمكن تحقيقها في غياب السلام والأمن أو في غياب احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتلاحظ البرتغال بارتياح عملية إعادة التكييف التي اقترحتها الأمين العام لدعم آليات تنسيق الاقتصاد الكلي لأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفي مجال المساعدات للتنمية، نرى، وبنفس الارتياح، التركيز على ضمان أنشطة متكاملة متسقة ومنسقة لكل الصناديق والبرامج والوكالات المعنية. ورغما عن هذا، فنحن نرى أنه لا يجب لمثل هذه الجهود أن تعرض الاستقلالية والتخصيص لتلك الصناديق والبرامج والوكالات للخطر.

ونحن متفهمون لأهداف التحدي الذي طرحه الأمين العام بتغذية حسابات الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة إلى مستويات التمويل المقررة. ونتعهد، من جانبنا، بأن نستمر في جهودنا في حدود إمكانياتنا. ونعتقد بأن اقناع القطاع الخاص وتعبئة طاقاته قد يثبت أنه مفيد جدا في وقت تسود فيه القيود الشديدة على الميزانيات.

وفي هذا السياق، وفي ضوء الفوارق المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، نرحب بوجه خاص باقتراح الأمين العام القاضي بتوجيه الإذخارات الناجمة عن الإصلاحات نحو أنشطة التنمية. ولقد غدا تعزيز التنمية المستدامة العادلة تطبيقيا واجتماعيا، من أولى أولويات الأمم المتحدة وبصورة متزايدة. وضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية ضروري لمستقبل كوكبنا الأرضي. من أجل هذا، تؤيد البرتغال مقترحات الأمين العام الهادفة إلى

والبرتغال تعرب عن تقديرها لبرنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام وتعيد تأكيد استعدادها للمشاركة في المزيد من تطوير هذه المبادرة، بمواجهة التحدي المتمثل في بناء منظمة أكثر فعالية، وبقدرة على الرد افضل، وباستخدام أكثر منطقية لمواردها. وتؤيد الحكومة البرتغالية، بوجه عام، المقترحات التي تضمنها ذلك البرنامج.

ومن بين الإجراءات العملية المقترحة، ترى البرتغال أهمية إنشاء منصب نائب الأمين العام. كذلك نرحب باقتراح ترشيد المناقشات في الجمعية العامة، لكي تركز الجمعية على مواضيع معينة.

وفيما يتعلق بميدان السلام والأمن، وهو موضع التركيز الأول للأمم المتحدة، تؤيد تقوية القدرة المؤسسية لها في حقل الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد الصراع. إن إنشاء مقر لبعثة الانتشار السريع، ومبادرة بعض الدول الأعضاء بتشكيل فرقة عسكرية على أهبة الاستعداد هما أداتان تمكنان الأمم المتحدة من تقوية قدرتها على الرد على الأزمات الطارئة. ويسرني أن أقول إن البرتغال ترتبها السادسة والعشرون بين الأمم التي تسهم بقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونعتقد أيضا أنه يجب الاستمرار في تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وخاصة فيما يتعلق بالقارة الأفريقية.

وفيما يختص بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، أود أن أشيد بالتأكيد الذي وضعه الأمين العام على طبيعتها التي تتخطى الحدود بين القطاعات، الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في كل الأنشطة والبرامج التابعة للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يسرنا أيضا على وجه خاص أن نرى الاقتراح المتعلق بإدماج مركز حقوق الإنسان مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ستضطلع بعملية الإصلاح في هذا المجال المفوضة السامية الجديدة، السيدة ماري روبنسون، التي أهنئها على تعيينها الأخير.

تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الوكالة البيئية الرئيسية للأمم المتحدة.

وأخيرا، لا نستطيع أن نهمل التأكيد بأن هدف الإصلاحات، وخاصة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، يجب ألا يقتصر على تخفيض التكاليف، بل يجب أن يرشد الهياكل ويحسن بالتالي قدرة المنظمة.

إننا نؤيد الإصلاح وزيادة عضوية مجلس الأمن التي تعكس الزيادة في عضوية الأمم المتحدة، وتأخذ في الحسبان الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة وتضمن توزيعا جغرافيا أكثر عدالة. وبهذه الطريقة، يصبح مجلس الأمن أكثر ديمقراطية، وبالتالي أكثر فعالية في صوغ قراراته وتنفيذها.

وفيما يتعلق بتكوين مجلس الأمن، ندعو إلى زيادة عادلة في كل من فئتي العضوية تشمل كل المجموعات الإقليمية ليصبح المجلس أكثر تمثيلا.

وأما بصدد اختيار أعضاء دائمين جدد، فنحن نعتقد بأنه يجب تطبيق معايير معينة هي احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقبول التام للولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية، وإمكانية الاسهام والإرادة للإسهام في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين، فضلا عن النفوذ العالمي.

وتعيد الحكومة البرتغالية تأكيد تأييدها لضم ألمانيا واليابان عضوين دائمين في مجلس الأمن. ولكن سيكون من الصعب فهم زيادة عدد الأعضاء الدائمين إن لم تشمل تلك الزيادة دولا من إقليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي هذا السياق، تدرج البرازيل بين البلدان المؤهلة لهذا، فهي عضو مؤسس للأمم المتحدة، وأكبر بلد في أمريكا اللاتينية، ودولة ملتزمة بمبادئ الميثاق.

وتعتقد البرتغال بوجوب التأكيد الخاص على مراجعة أساليب عمل مجلس الأمن، لا من أجل دعم شفافية عملية اتخاذ القرارات فحسب، بل ولخلق الظروف لتحسين قدرة غير الأعضاء على مواكبة أعمال المجلس أيضا. والواقع أن هذا الأمر كان من شواغل ترشيح البرتغال لعضوية مجلس الأمن لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ومن بين الأولويات الرئيسية للرئاسة البرتغالية للمجلس في

نيسان/أبريل الماضي. ومن داخل مجلس الأمن، نادينا بإجراء مناقشات علنية في المجلس للسماح لغير الأعضاء بالمشاركة في مناقشة المسائل ذات الأهمية المباشرة لهم.

كما شجعنا دخول المجلس في مناقشة مواضيع ذات صلة خاصة بعمله، مثل تعزيز حقوق الإنسان، وحماية اللاجئين، والمساعدة الإنسانية. ووطأة الجزاءات. فهذه المناقشات ستتيح للمجلس إطارا أكثر اتساقا للعمل في المستقبل.

وأحد أكثر الشواغل الحاحا الذي يتطلب استجابة فورية هو حسم الأزمة المالية الخطيرة للمنظمة. ونرى أن الحل يكمن في الوفاء الكامل بالالتزامات وفي الوقت المحدد، ودفع المتأخرات للمنظمة دون شروط، ومراجعة جدول الأنصبة المقررة لكي يعبر عن القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع، وتطبيق الحزم المالي وترشيد استخدام الموارد الموجودة. وترمي هذه المقترحات إلى كفالة أساس مالي سليم للأمم المتحدة.

والبرتغال، وهي عضو في اللجنة الثلاثية للبلدان المراقبة لعملية السلام في أنغولا، وعضو في مجلس الأمن، تواصل إيلاء اهتمام خاص للتطورات في ذلك البلد الأفريقي. ومما شجعنا بصفة خاصة أن نشهد الأحداث الإيجابية في آذار/مارس من هذا العام، وهي تشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية تشمل أعضاء من اتحاد يونيتا، وكذلك عودة أعضاء المجموعة البرلمانية لتلك الحركة إلى الجمعية الوطنية. ومما لا شك فيه أن هذه الأوجه الهامة للوفاء ببروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤، وهو إطار العملية كلها، كانت خطوة إلى الأمام في أعين الجميع، وأولهم الشعب الأنغولي نفسه، الذي يتوق إلى رؤية ذلك البلد الأفريقي ينعم تماما بمستقبل يسوده السلام والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فمن المسلم به أن تشغلنا الصعوبات الجديدة التي تؤثر على عملية السلام، والتي أسفرت بالفعل عن التدخل الذي حدث في الوقت المناسب، والذي نأمل أن يكون تدخلا حاسما من جانب مجلس الأمن من خلال قراره ١١٢٧ (١٩٩٧) الذي اتخذ في الشهر الماضي. وكما ذكرنا بمناسبة اتخاذ ذلك القرار، فإننا نعتبر أحكامه - وهي القدرة على فرض جزاءات - حافزا لاتحاد يونيتا على الوفاء بالتزاماته وفقا لبروتوكول

ومن واجب كل أعضاء الأمم المتحدة أن يحترموا ذلك النضال.

وهنا، أود أن أثنى على المبادرة التي اتخذها مؤخرا الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا، تأييدا لجهود الأمين العام التي تستهدف الإفراج عن الزعيم التيموري الشرقي زانانا غوسماو، وعن جميع السجناء السياسيين الآخرين في تيمور الشرقية.

ومما يؤسف له أن هذا الاهتمام الدولي المتزايد بمسألة تيمور الشرقية لم يسفر عن تحسين الحالة في الإقليم، حيث يستمر الانتهاك المنهجي لأبسط حقوق الإنسان الأساسية، وحيث لا يزال الشعب محروما من الحق في الإعراب عن هويته أو تأكيدها، على الرغم من مداوات هيئة حقوق الإنسان سنة بعد أخرى.

وأود أن أعرب عن تقديركم للزخم الجديد الذي سعى الأمين العام، وفقا للولاية التي أعطيت له بموجب القرار ٣٧/٣٠، إلى إعطائه للبحث عن تسوية تفاوضية لمشكلة تيمور الشرقية؛ عن طريق تعيين ممثل شخصي يقتصر اهتمامه على هذا الأمر، في شخص السفير الجليل جمشيد ماركر؛ وتوفير قوة دافعة أكثر إنفاذا ونشاطا للمفاوضات الثلاثية تحت رعايته؛ والبدء من جديد في عملية الحوار الشامل في تيمور الشرقية، التي تتطلب المشاركة النشطة من أهالي تيمور الشرقية في هذه العملية، وهي مشاركة أساسية لنجاحها.

ولن يمكن إيجاد حل دائم لمشكلة تيمور الشرقية إلا من خلال المفاوضات. والبرتغال تساهم بأمل والتزام في هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات التي تستهدف التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمشكلة تيمور الشرقية، وفقا لأحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد عملت البرتغال على إعطاء زخم جديد لمشاركتها في المنظمات الدولية، اعترافا منها بالدينامية والأهمية المتزايدة للمحافل متعددة الأطراف في الحياة الدولية. ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، استضافت البرتغال اجتماعين دوليين هامين، هما اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاجتماع الربيعي الوزاري لمنظمة حلف شمال الأطلسي. كذلك استضافت البرتغال مؤخرا

لوساكا الذي قبله بحرية. وهذه ليست محاولة للحكم على اتحاد يونيتا بالعزل أو بالاستبعاد من عملية السلام، فهو جزء لا يتجزأ من عملية السلام ويجب أن يظل كذلك.

والسلام في أنغولا ممكن وضروري. ولكنه يعتمد في نهاية المطاف، كما ذكرنا قبلا، على الإرادة السياسية للموقعين على بروتوكول لوساكا. ويجب عليهم ألا يتجاهلوا الاستثمارات البشرية والمالية والمادية التي استثمرها المجتمع الدولي في أنغولا دفاعا عن عملية السلام. وإذا استمر الجمود الحالي في عملية السلام في أنغولا، فلا شك أن المجتمع الدولي سيتخذ التدابير المطلوبة في ظل تلك الظروف. ولهذا، فإننا نكرر مناشدتنا للأطراف، وبخاصة اتحاد يونيتا، لكي تظهر للمجتمع الدولي، عن طريق اتخاذ الخطوات الملموسة، أنها قررت اختيار الطريق المؤدي إلى السلام، تاركة وراءها إلى الأبد شبح الحرب بين الأخوة.

وأخيرا، لا يسعني أن أنهي هذه الإشارة إلى أنغولا دون تحية الممثل الخاص للأمين العام لأنغولا، الاستاذ آليون بلوندين بي، الذي تفرغ في مهمته للدفاع عن عملية السلام. ونود أيضا أن نسجل تقديرنا المخلص لكل من يعمل بالتزام ثابت مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا أو مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، مجسدا آمال المجتمع الدولي في أن هناك مستقبلا أكثر إشراقا ينتظر شعب أنغولا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتسترجع البرتغال انتباه هذه الجمعية سنة بعد أخرى إلى مسألة تيمور الشرقية. وقد يعتقد البعض أن الوقت سيطوي هذه المسألة في ثنايا النسيان. ولكن الأحداث التي وقعت في العام الماضي أكدت أن مشكلة تيمور الشرقية تحيا أكثر من أي وقت مضى في ضمير المجتمع الدولي. وأذكر منح جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٦ للمونسنيور خيمينيس بيلو وخوسيه راموس - أورتا، وهما من تيمور الشرقية، وقد تميزا، في مجالات مختلفة، بالدفاع عن حقوق شعب تيمور الشرقية وهويته، إن منح هذه الجائزة لهما يبين أيضا احترام الرأي العام العالمي لنضال شعب وتضامنه معه من أجل الحصول على حريته وعلى حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره،

القانوني الأساسي لتنفيذ الإجراءات الدولية الجديدة في هذه المسألة. وفيما يتعلق بشمال البحر الأبيض المتوسط، نواصل تشجيع التعاون، على أوسع نطاق، مع شركائنا، ونحن على استعداد للتعاون الوثيق مع بلدان شمال أفريقيا في جهد مشترك يشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط برمتها.

في ميدان حفظ الغابات، نؤيد الإجراء الذي اتخذ، لا سيما في إطار الأمم المتحدة، بغية الاقتصاد في استخدام تراث البشرية الهام هذا وإنمائه المتكامل وإدارته المستدامة. وأود أن أوجه الانتباه الى عقد الاجتماع الوزاري الأوروبي الثالث المعني بحماية الغابات في لشبونة في حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي نأمل أن يسهم إسهاما كبيرا في حماية نظم الغابات الايكولوجية التي تدهورت.

وفيما يتعلق بالمحيطات والبحار، ستواصل البرتغال بذل جهودها الداعمة للحفاظ عليها، داعية بشكل خاص الى حماية أكثر فعالية للتنوع البيولوجي البحري والأخذ بأسلوب الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والقارية والجزرية.

وعقب إعلان عام ١٩٩٨ سنة دولية للمحيطات، تفخر البرتغال بتنظيم آخر معرض عالمي هذا القرن، معرض ١٩٩٨، في لشبونة، الذي سيكون لموضوع "المحيطات: تراث للمستقبل".

ومما سيكون له أهمية خاصة في هذا السياق أعمال اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات، برئاسة السيد ماريو سواريز، رئيس جمهورية البرتغال السابق، التي ستتحال نتائجها الى الجمعية العامة في دورتها القادمة.

أود أن أختتم بياني بكلمة أمل وتفاؤل إزاء مستقبل المنظمة. إننا نؤمن بأمم متحدة منشطة وأقوى في القرن الحادي والعشرين. وبوسع الجمعية أن تعتمد على جهودنا للعمل على تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هانز فان مييرلو، نائب رئيس وزراء مملكة هولندا ووزير خارجيتها.

جولتين للمفاوضات حول الصحراء الغربية. ونرحب بالنتائج الإيجابية التي حققها في هذه المسألة السيد جيمس بيكر، المبعوث الخاص للأمين العام.

وفي عام ١٩٩٨ ستستضيف البرتغال القمة الأمر يكية - الأيبيرية الثامنة، وستنظم، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، أول مؤتمر عالمي لوزراء الشباب، الذي ينفذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده الصادر عن الأمم المتحدة.

وأود أن أشير أيضا إلى جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وتعزز اللغة البرتغالية التي يتكلمها اليوم أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة، والطرائق الجديدة التي أنشئت للتعاون المؤسسي، وتنسيق المواقف الدبلوماسية والسياسية للبلدان المؤسسة في المحافل الدولية العديدة المشاركة، كل هذا جعل هذه المنظمة، رغم حداثها، مشاركا دؤوبا داخل المجتمع الدولي.

والمشاكل المتعلقة بالعناصر المتعددة لظاهرة المخدرات من بين أضخم التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا اليوم. وهذه الظاهرة تؤثر بشكل خاص على الشباب، ومن المؤكد أن طبيعتها العالمية تتطلب استجابة متضافرة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، ولما كانت البرتغال تترأس الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات، التي تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٨، فإنني أود أن أؤكد الأهمية التي نعلقها على هذا الحدث. ونأمل مخلصين أن تسفر هذه الدورة عن التزام سياسي واضح من جانب الحكومات بمكافحة آفة المخدرات، وأن تتخذ خطوات ملموسة في ذلك الاتجاه. وبالنظر إلى تحقيق هذه الأهداف، أناشد الدول الأعضاء أن تمثل في هذه الدورة الاستثنائية على أرفع مستوى سياسي.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، تتابع البرتغال عن كشب تنفيذ المبادئ التي وضعتها قمة ريو. ومع ذلك، فقد أكدت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة أننا لا نزال بعيدين عن التنفيذ الكامل للأهداف الموضوعة هناك. وأرجو أن يؤكد العناصر الثلاثة التي تعلق البرتغال عليها أهمية خاصة، وهي مكافحة التصحر، وحماية الأحراج، وصيانة المحيطات. وترى البرتغال أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي الصك

في الميادين التي تتقن العمل فيها أكثر. ومع أخذ هذا بعين الاعتبار، أود أن أشدد الآن على ثلاث مسائل، هي: ملائمة المنظمة؛ وقدرة الأمم المتحدة على إدارة الأزمات في سياق التنمية الأوسع؛ وأعمال المنظمة في ميدان حقوق الإنسان.

يعزى جزء من السبب في المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة في الارتقاء إلى مستوى التوقعات إلى ما تحولت إليه على مدى ثلاثين سنة خلت: هيكل عجيب من المجالس واللجان يتزايد فيها عدد الأعضاء ويساعدتهم جيش من الموظفين المدنيين. ولهذا السبب وحده فقدت المنظمة مصداقيتها. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى تبسيط وإنعاش المنظمة آن وأنها منذ زمن طويل. يجب إصلاح الأمم المتحدة. والمقترحات التي قدمها الأمين العام خطوة أولى هامة في هذه العملية، وكما قال السيد بوز، وزير خارجية لكسمبرغ هذا الصباح، إنها عملية يتعين أن يدمج فيها مزيد من الأفكار الطموحة أثناء تطورها. وتؤيد مملكة هولندا الأمين العام في مسعاه للإصلاح. ونشيد بجعله الإصلاح البند الأول على جدول أعماله، ونرحب بحزمة الإصلاح التي قدمها لنا السيد كوفي عنان.

ولكن ينبغي لنا أن نحرز تقدما فيها. إننا ننظر إلى منظمة تأخرت مواعيد صيانتها كثيرا. ومع ذلك، سارت مناقشة الإصلاح على مدى السنوات الثلاث الماضية ببطء وكأننا نسينا الحاجة إلى إحراز النتائج. ولحسن الحظ، حقق الأمين العام زخما جديدا في المناقشة، وينبغي لنا جميعا أن نرحب بهذا العمل.

وحيث أننا على وشك أن نبدأ المشاركة في "جمعية الإصلاح" كما قال الأمين العام، ينبغي لنا أن ندرك الشواغل الكامنة التي برزت في مناقشة الإصلاح من وقت لآخر. إن هذه الشواغل شواغل حقيقية وتجاهلها من شأنه أن يعرض للخطر نتيجة مباشرة بالخير لهذه الدورة. وفي الواقع، تساور شتى مجموعات الدول مخاوف إزاء ما ترمي إليه مجموعات الدول الأخرى في نهاية المطاف من هذه الممارسة. فالبلدان النامية أعربت حتى عن شكوكها إزاء عملية الإصلاح برمتها. ومن الواضح أن بعضها يخشى من أن الحكومات الغربية الكبرى تسعى إلى إعادة تشكيل الأمم المتحدة لتصبح مؤسسة تعمل

السيد فان مييرلو (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي أن أعرب عن اتفاقي مع البيان الذي ألقاه هذا الصباح معالي السيد جاك بوز، وزير خارجية لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي. وأود، بشكل خاص، سيدي، أن أنضم إليه في تهنئتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة.

مع اقتراب عام ٢٠٠٠، تجعلنا مشاعرنا على نحو ما نتأمل بتعمق أكبر في إنجازات وإحباطات هذا القرن، وتجعلنا نتطلع إلى القرن القادم. وإذا فعل ذلك، تتمحور أفكارنا حول الأمم المتحدة، وهي مؤسسة أنشئت عندما كنت في سن المراهقة في نهاية حرب بدأت أهوالها تتكشف آنذاك. وأذكر أنني كنت في ذلك الوقت معجبا بأهداف ومبادئ المنظمة الجديدة، وأذكر كم كنت سعيدا أن أرى، على نحو ما، أنه انبثق عن الدمار واليأس الاعتقاد بأن عالما أفضل يمكن بناؤه، عالما يسوده السلم والتنمية واحترام حقوق الإنسان، وهي مفاهيم كنت قد بدأت لتوي أتعلمها. وفي وقت قصير، بدأت أدرك أن صنع هذا العالم سيسغرق وقتا أطول مما قادني الميثاق إلى الأمل فيه؛ وأن المسائل القديمة تنحت جانبا لصالح المسائل الجديدة؛ وأن الأمم المتحدة لم تكن علاجا شافيا لجميع متاعب البشرية؛ والأهم من ذلك أن الأمم المتحدة لن تكون أبدا أقوى مما تسمح لها به الدول الأعضاء مجتمعة.

إلا أن التوقعات ظلت على نحو ما باقية، وهي توقعات يشاطرنى إياها جمهور متنام في جميع أنحاء المعمورة وتناقلتها الأجيال من جيل إلى الجيل الذي يليه. إن للأمم والأفراد والحكومات والمجتمع المدني والجمهور العام، صوابا أم خطأ، توقعات إزاء ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لهم وكيف يمكن أن تغير حياتهم ومصيرهم نحو الأفضل.

فالسؤال إذن ليس هل بوسع الأمم المتحدة أن تلبي جميع هذه التوقعات. لأنها لا يمكنها أن تحقق ذلك، ولربما لا ينبغي لها حتى أن تحاول ذلك. فالأمم المتحدة لا تتوفر لها الولاية ولا الموارد ولا القدرة لتكون الحارس الأمين للعالم. السؤال إذن هو كيف يمكن أن نستفيد من النقاط القوية في الميثاق، وكيف يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور لا يمكن أن يضطلع به أحد سوى الأمم المتحدة، وكيف يمكن أن نعد المنظمة على وجه أفضل لتعمل أكثر

تمثل أقصى ما يمكن تحقيقه في الوضع الراهن. وعلينا جميعاً أن نتقبل هذه الحقيقة كقضية مسلم بها.

وعلاوة على ذلك من الأهمية بمكان أن نتذكر أن الإصلاح يمكن أن يعزز القطاع الإنمائي في الأمم المتحدة، إلى حد يمكنه فيه بالفعل أن يقدم خدمة أفضل بالموارد المتاحة حالياً. وهذه العملية لا تتعلق بخفض التكاليف، ولكن المنظمة الأقل حجماً والأكثر فعالية قد تعطي قيمة أكبر للنقود التي تنفقها. وفي الوقت نفسه، نرحب بفكرة غنائم التنمية كما طرحها الأمين العام.

إن وجود قطاع إنمائي أقوى قد يساعد على جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر جاذبية لا للمستفيدين وحدهم، بل للبلدان المانحة أيضاً. والمساهمات الطوعية لا ينبغي أن تأتي فقط من نفس المجموعة الصغيرة من المانحين التقليديين عاماً بعد عام. وهولندا ما زالت منذ وقت طويل ضمن أكبر المساهمين في منظومة الأمم المتحدة، ونعتزم أن نظل كذلك. ونحن نقدر اللفتة الرائعة التي صدرت عن السيد تد تيرنر. ولكن مساهمات المانحين يجب أن تأتي أيضاً من الدول التي تقل كثيراً عن نسبة الـ ٠,٧ في المائة. وكذلك من البلدان المصنعة حديثاً في آسيا وفي أماكن أخرى.

وأخيراً، يجب على جميع الدول الأعضاء أن يصبحوا موظبين على الدفع وأن يظلوا كذلك بشأن التزاماتهم المالية في إطار الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، ويجب أن تدفع الاشتراكات في حينها وكاملة، وبالقطع دون شروط.

وخلاصة القول إن لب المسألة هنا لا يتعلق بمفاهيم جوهرية ولا باستعداد ذهني؛ وإنما يتعلق بالثقة. ويتعلق بالارتياح إلى فكرة أنه بين دول أعضاء يبلغ عددهم ١٨٥، لا مفر من أن يكون هناك اختلاف في الآراء، وخاصة عندما يطلب منها أن تناقش مسألة ذات نطاق واسع كمسألة مستقبل هذه المنظمة.

لقد وصلنا إلى مفترق طرق نواجه فيه خياراً حاسماً. وهذه لحظة علينا أن نرقى فيها فوق مستوى الشجار على تفاصيل الأفرقة العاملة. ولا شك أن كلا منا لديه نقطة يثيرها وسؤال يطرحه وتغيير يجريه. ولكن هذا السبيل لن يوصلنا إلى شيء، لأن مجموعة الإصلاحات قد

بأقل ميزانية ممكنة وتركز على حفظ السلام والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. والشاغل الآخر هو أن البرنامج الإنمائي لهذه المنظمة - الذي ربما كان أهم إنجاز لها على مدى الثلاثين سنة الماضية - قد يعاني فعلاً نتيجة للإصلاح.

وكما هو مفهوم، تنظر دول كثيرة إلى انخفاض مستويات المعونة الرسمية في السنوات الأخيرة على أنه كتابة على الحائط. فقد تثبّطت عزيمتها بالوعد الجوفاء التي قطعت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢؛ علاوة على قلقها من الأزمة المالية الراهنة التي تمر بها الأمم المتحدة. وأخيراً، تصف حفنة من الدول مقترحات الأمين العام بأنها صفقة "شمالية" - هدفها الأساس مراعاة احتياجات العالم الصناعي.

وبدلاً من ذلك، تود الدول النامية أن ترى الأمم المتحدة وقد تعززت فيما ترى أنه ربما يكون أهم ميادين عملها، وهو ميدان عمل يتفق مع أحد المقاصد الرئيسية المذكورة في الميثاق: أي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهي تقول عن حق إنه إذا أرادت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون جادة بشأن هذا الهدف، فعليها أن تجهز المنظمة وفقاً لذلك. ومن ثم، فإنها ترى من الضروري تدفق مزيد من الموارد نحو المنظمة. وقبل أن توافق على تغيير أي شيء، تكون مiale إلى أن تقنع من الغنيمة بالإياب وأن تتمسك بما هو موجود.

وطريقة التفكير هذه، على افتراض أنني لا أخطئ في فهمها، تستحق التعليق عليها. وملاحظتي الأولى هي أن من الواضح أن الأمين العام كان مصيباً في تركيز الجزء الأعظم من مجموعة اقتراحاته على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. فالواقع أن هذا هو المجال الذي يحظى بأكثر قدر من الاهتمام بين الدول الأعضاء. وإذا نظرنا إلى مزايا هذه المجموعة من الإصلاحات، يبدو من الإنصاف أن نقول إن العديد من الدول الصناعية ربما كانت تتعشم أن ترى اقتراحات أكثر طموحاً وشمولاً. ومع ذلك، وأنا أتكلم باسم حكومة هولندا، فإنني أقول إن مجموعة تدابير الإصلاح الحالية حسنة التوجيه ومضمونة وجديرة بالاهتمام. ومن الواضح أن الأمين العام، على أساس المشاورات التي لا يمكن لغيره أن يجريها، قد خلص إلى أن محتويات هذه المجموعة المتكاملة

وقد أحرزت تقدماً متواضعاً على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويجري حالياً إنشاء مقر للانتشار السريع. وغدا ستناقش مجموعة صغيرة من الدول بصفة غير رسمية حول كيفية النهوض بخطوات أخرى. وهناك عدة مبادرات أخرى مقبلة من بينها مبادرات إقليمية. وهذه العملية بسبب جوانبها المعقدة ستكون عملية تراكمية ولكننا لا نملك تكلفة التهاون فيها.

أما المحك الحقيقي فهو أين نضع حفظ السلام في السياق الأوسع للشواغل العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن يكون جدول أعمالنا أوسع، وأن يتضمن منع الصراع وبناء السلام.

الصعوبات التي يجب أن نعالجها هنا هي كيف ندمج مختلف أدوات السياسة العامة - السياسية والعسكرية والغوث والإنعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - في إطار واحد شامل. فالأزمات تتطلب رداً دولياً متماسكاً وفعالاً، رداً ينبغي له أن يشمل الدبلوماسية الوقائية والوساطة السياسية وأعمال الغوث الإنسانية، وكذلك العمل الاجتماعي والبدايل الاقتصادية والاتصال الثقافي. باختصار: التنمية.

وبالطبع، فإن الوقاية هي العنصر الأساسي. ويمكن أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية بكثير إذا استثمرنا في الوقاية. فالدبلوماسية والجزاءات الاقتصادية وحظر توريد الأسلحة والضغط السياسي من شأنها أن تقلل المخاطرة والتكاليف مقارنة بالتدخل العسكري في صراع جرى تصعيده. ويمكننا أن نتجنب الخسائر في الأرواح وأن نتحاشي البؤس الإنساني العام. ونتيجة للوقاية في أوانها، تمكنا أيضاً من تجنب التكاليف الباهظة للإنعاش وإعادة التوطين والإعمار التي تنشأ بعد انتهاء أعمال العنف. وقد يكون التدخل العسكري، تحت إشراف الأمم المتحدة، لأغراض إنسانية ضرورياً في بعض حالات الصراع. ولكنه يجب أن يكون وسيلة الملاذ الأخير. فالتدخل يعني ضمناً أن الوقاية قد فشلت.

والصلة بين التنمية من جهة والسلام والأمن من جهة أخرى صلة ضعيفة في منظومة الأمم المتحدة. إلا أن التجربة أثبتت أن إقامة الصلة أمر لا بد منه. ويتعين علينا أن نجد أفضل مزيج لإدارة الصراع والمساعدة

تداعى أسرع مما نتوقع. وقد حان الوقت الآن لأن يبدأ كل منا يثيق في الآخر. وحان وقت التحلي بالبصيرة والشجاعة السياسية. ونحن، كساسة محنكين، ينبغي أن نكون على استعداد لأن نتقبل مسؤوليتنا في هذا الصدد، وأن نوحّد قوانا، وأن نحزّ طفرة إلى الأمام. وعلينا جميعاً أن نرقى إلى مستوى المناسبة، وأن نقبل مجموعة إصلاحات الأمين العام كما هي مطروحة علينا، وأن ننظر في التفاصيل والتنفيذ فيما بعد. والتأييد بوجه عام، لا بد من الإعراب عنه قبل أن نرفع هذه الدورة في كانون الأول/ديسمبر القادم. ودون هذا التأييد سيضيع الزخم في عملية الإصلاح.

وقد تعهدنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما تقول كلمات الميثاق، بأن نتخذ:

"التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها".

وإلى جانب جهد الأمم المتحدة الإنمائي، ربما يكون حفظ السلام وصنع السلام أبرز جانب مما تقوم به الأمم المتحدة - وهو انطباع تحييه شبكة الأخبار التلفزيونية "سي إن إن" يومياً تقريباً. والأهم من ذلك، إن أولئك الذين يفرون خوفاً على حياتهم، ومن يشاهدون ديارهم وديار أجدادهم يغزوها الآخرون، والذين يقابلون الجوع والمذابح وجهاً لوجه - يضعون آمالهم في الأمم المتحدة، ويتوقعون من المنظمة أن تخلصهم من كل هذا.

ونحتاج إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع الأزمات سواء كانت أزمات عسكرية أو سياسية أو إنسانية، وسواء كانت من صنع الإنسان أو لم تكن. ويوجد مجال واسع للتحسين هنا، كما يتجلى في حالات البوسنة والصومال ورواندا وزائير. وبينما نتكلم الآن، تتدفق دماء بريئة في بقاع عديدة في العالم. إلا أن الأمم المتحدة في أحيان كثيرة تظل عاجزة. ولا يمكننا أن نسمح بأن يستمر هذا. وهنا أيضاً يكمن مجال رئيسي لا غنى عن الإصلاح فيه، وقد أكد الأمين العام ذلك على النحو الواجب.

ويحاول عدد من الدول الأعضاء، بما فيها مملكة هولندا، تطوير مفهوم اللواء الاحتياطي عالي الاستعداد في إطار اتفاقات الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

مجالات ولاياتها: حكومات تقبل عالمية حقوق الإنسان، ولكن كنقطة للمناقشة فقط؛ وحكومات تقبل إجراءات الأمم المتحدة المناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان، ولكن على مستوى نظري فقط وعندما لا تتعلق بها.

وبصورة عامة، أصبحت الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الأمم المتحدة محور آلية كبيرة عملت في حالات كثيرة على نحو مدهش. والأمثلة كثيرة وأخذت في الازدياد. وأشار هنا إلى أساليب متنوعة من قبيل الحوار الدولي وتكامل أنشطة حقوق الإنسان في ترتيبات تعاونية، وعمل مكاتب حقوق الإنسان الميدانية، والتوعية بحقوق الإنسان، وتعزيز آلية الإشراف الإقليمية.

مؤخراً، تولت مفوضة جديدة لحقوق الإنسان مهام عملها. وإذا كان هذا العصر هو عصر حقوق الإنسان فعلاً كما يقول الأمين العام، فإن السيدة ماري روبنسون ستكون من بين الشخصيات الهامة. ونأمل أن تتحلى بالشجاعة والحكمة في مهمتها الجديدة، ويمكنها أن تطمئن إلى التزامنا.

إحدى الهيئات الرئيسية لإعمال حقوق الإنسان وإقامة العدالة على صعيد دولي ستأخذ شكلها النهائي في القريب العاجل. ففي الصيف القادم، سيعقد مؤتمر دبلوماسي في روما - وينبغي لنا جميعاً أن نعرب عن امتناننا لحكومة إيطاليا على استضافته - يؤمل أن يعتمد اتفاقية بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية. ومتى أنشئت هذه المحكمة فإنها ستكون النظرير الطبيعي لمحكمة العدل الدولية. وتطلع حكومتي بأمل إلى هذا الوليد الجديد في النظام القانوني الدولي، وأنا أفخر بإعلان عرض بلدي إقامة مقر للمحكمة في مدينة لاهاي.

إن أهلية الأمم المتحدة كمنظمة، وقدرتها على إدارة الأزمات في الإطار الأوسع للتنمية، وأعمالها في ميدان حقوق الإنسان ماثراً اهتمام مستمر لجميع الدول الأعضاء. وستواصل هذه الجمعية معالجتها، إما كقضايا في حد ذاتها أو في إطار إصلاح الأمم المتحدة. ويتوقع من الأمم المتحدة أن تؤدي مهامها في هذه الميادين وأن تخرج بنتائج. إلا أن هناك سبيلاً واحداً لتحقيق هذا، وهو: إذا وحدنا صفوفنا جميعاً، وحدنا صفوفنا لجعل الأمم

الإنسانية والبرامج الاجتماعية والاقتصادية لتمهيد الطريق أمام تنمية مستدامة وسلم مستدام.

لقد وعدنا في سان فرانسيسكو بتعزيز وتشجيع

"احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً".

وهذا تعهد يتعين علينا أن نجده مراراً وتكراراً، ربما إلى الأبد. إلا أن هذا التعهد لا ينبغي له أن يتدهور بحيث يصبح برقالة. فالتعهدات يجب أن تتحول إلى حقائق؛ والالتزامات يجب أن تنفذ. ولا يمكننا أن نتعاس ونحن نرى تقارير عن انتهاك حقوق الإنسان. فالتعذيب لا يزال يمارس على نطاق واسع. ولا يزال الناس يختفون. وتتم عمليات الاعتقال والاحتجاز دون سبب بصورة روتينية. وحرية الصحافة معدومة في عدد كبير جداً من البلدان.

ومع ذلك، فإننا نسلم بأن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم أفضل مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات، وبالتأكيد أفضل مما كانت عليه قبل ٥٠ سنة تقريباً. فقد اختفت النظم الشمولية؛ كما أن الديمقراطية أخذت في الانتشار. ويوجد اهتمام أكبر من أي وقت مضى بالديمقراطية الثلاثية والحكم السليم وحقوق الإنسان.

فحقوق الإنسان اليوم راسخة جيداً بوصفها هدفاً هاماً في حد ذاتها وميدان نشاط رئيسي للأمم المتحدة. إلا أن الأهم من ذلك هو أن حقوق الإنسان أصبحت فكرة مهيمنة في تشكيلة واسعة من ميادين السياسة العامة للأمم المتحدة الأخرى، من التنمية المستدامة إلى السكان، ومن التجارة إلى المساعدة الإنسانية، ومن حفظ السلام إلى المستوطنات البشرية. وحقيقة أن حقوق الإنسان موضوع شامل تتضح من مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام ومن الطريقة التي أعاد فيها إعادة تشكيل هيكل الإدارة العليا في الأمانة العامة - وهما خطوتان نرحب بهما بحرارة.

والتوقعات إزاء ما يمكن أن تنجزه الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ازدادت كثيراً بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأمّهات المفقودين والمجموعات على مستوى القاعدة والمنظمات غير الحكومية. ومرة أخرى هناك حكومات تتوقع من الأمم المتحدة أن تبقى خارج

أبناء أمريكا الوسطى، أنه من الضرورة وحسن التوقيت أن نفعل ذلك لأننا نود بهذه الطريقة التركيز على أهمية التغييرات التي تحدث في أمريكا الوسطى، ونطاقها وعمقها ومداه، بعد سنوات من المواجهة والمعاناة التي شهدتها شعوبنا ومنطقتنا.

إننا نحمل أخبارا سارة. فأمريكا الوسطى تشهد تغيرات ملحوظة، ويرغب قادة أمريكا الوسطى في أن يعلنوا معا هنا في هذا المحفل العالمي ما أحرز من تقدم في منطقتنا. أننا نحمل أخبار السلام والديمقراطية والتنمية، أخبار التفاهم والتعاون، أخبار الاتفاق والوحدة. لقد تركت منطقتنا وراءها أعواما من الحرب الداخلية والتسلط لتنتقل إلى مرحلة بناءة من القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية، قوة ستمكننا من دخول الألفية الجديدة بآمال جديدة وإنجازات حققتها شعوبنا. وهذه المرحلة الجديدة يجري بناؤها بمشاركة المجتمع الدولي المقدرة ودعمه المسؤول.

ويجب أن نذكر بأنه، قبل ١٢ عاما ليس إلا، كنا، نحن أبناء أمريكا الوسطى، على شفا حرب إقليمية وكانت بلداننا تحس بالوطأة الكاملة لكونها إحدى الساحات الأخيرة لما سمي بالحرب الباردة. إلا أن المفاوضات سادت بعد ذلك على النزاع، ووجدنا الطرق المؤدية إلى السلام في أمريكا الوسطى، والتي قادت، قبل ١٠ سنوات إلى اتفاقات إسكيبولاس الثانية، التي تضمنت إجراءات من أجل سلام راسخ ودائم في أمريكا الوسطى.

وسارت عمليات الحوار والمصالحة إلى الأمام عبر طرق وعرة ومعقدة. وحلت حرارة النقاش محل لهيب المعارك. ووضع السلاح، وبدأنا المسيرة العسيرة والتي لا يمكن تأجيلها مع ذلك نحو المصالحة، ونحو عودة حكم القانون، ونحو تعزيز الديمقراطية، ونحو التعايش السلمي والبناء.

ولعلكم تذكرون، أنني أتيت في دورة العام الماضي إلى الجمعية العامة متوقعا تحقيق السلام في بلدي. وفي أقل من ١٠ شهور خلال عام ١٩٩٦ تمكنا من إكمال المفاوضات بشأن سبعة اتفاقات سلام محددة في غواتيمالا مع الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، وبذا توصلنا، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، إلى توقيع الاتفاق النهائي بشأن سلام وطيء ودائم. ووضع ذلك

المتحدة مؤسسة حيوية ذات مصداقية، إذا وحدنا صفوفنا لجعلها مركزا لمواءمة أعمال الدول الرامية إلى تحقيق هذه الغايات المشتركة. وعندها فقط نضي بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا في سان فرانسيسكو.

إعلان من الرئيس: الإعراب عن التهاني

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستستمع الجمعية بعد ذلك إلى خطابات يلقيها رؤساء دول غواتيمالا وكوستاريكا والسلفادور وهندوراس.

وفي هذا الصدد، تلقيت طلبا من رؤساء دول هذه البلدان الأربعة ومن رئيس دولة نيكاراغوا أيضا بأن أطلب إلى أعضاء الجمعية العامة أن يستمعوا أولا إلى الخطابات الأربعة قبل أن يتوجهوا إلى القاعة الاندونيسية لتقديم تهنئتهم.

خطاب يدلي به فخامة السيد ألفارو آرزو ايروغيين، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد ألفارو آرزو ايروغيين، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفارو آرزو ايروغيين، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس آرزو ايروغيين (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنه لشرف عظيم لي، بصفتي ممثلا لشعب غواتيمالا والرئيس المؤقت لمنظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، أن أتقدم إليكم بالتهنئة، ياسيدي الرئيس، على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

ونود أن نشكر الرئيس والأمانة العامة على تفضلهما الذي تمثل في السماح لنا بتغيير المراسم ومخاطبة الجمعية العامة في شكل عرض مشترك. وقد رأينا، نحن

حدا للنزاع الداخلي المسلح الذي دام ٣٦ عاما الذي كان يفتك بالمقومات الحيوية.

وكما يعلم كثيرون هنا، تقدمت عملية الامتثال للاتفاقات بخطى ثابتة. وبفضل عزيمة الأطراف وتعاون المجتمع الدولي المصمم الذي أتى في وقته اكتمل تسريح مقاتلي حرب العصابات السابقين في ثلاثة شهور ليس إلا، بمساعدة بعثة عسكرية للتحقق مكونة من ذوي القبعات الزرق التابعين للأمم المتحدة، وصادق عليها مجلس الأمن.

ودون الدخول في التفاصيل، بوسعي أنؤكد مجددا ما أبلغنا عنه قبل أيام قلائل في بلدي، وهو أن عملية الامتثال لاتفاقات السلام تمضي قدما على نحو حاسم فيما يتعلق بجميع الجبهات والالتزامات. واللجان المشتركة التي قرر إنشاؤها في الاتفاقات أنشئت بالفعل، حيث كونت بذلك أوسع هياكل مشاركة المواطنين وأكثرها تنوعا في تاريخنا. والالتزامات المتعلقة بالاستثمار والإنفاق الحكومي في مجالات الصحة والتعليم والعدالة وتوفير الأمن للشعب ترد مفصلة بالفعل في ميزانية العام المقبل، مصحوبة بزيادة ليس فقط في نسبة الاستثمار الاجتماعي التي بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل في تاريخنا بل بتغيير في توجيهها بغية دعم المناطق الريفية على نحو متزايد. والمجلس الوطني على استعداد لمناقشة التعديلات الدستورية المتفق عليها. وعلى نفس المنوال، بدأ تنفيذ الإصلاحات المؤسسية المتفق عليها في جميع المجالات. وستكتمل عملية عودة اللاجئين من البلد المجاور الشقيق المكسيك قبل نهاية هذه السنة، ومنظمات حرب العصابات التي كانت تشكل جزءا من الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، بعد أن سرحت، أخذت تعود إلى الشرعية وتتحول إلى تنظيم سياسي سيشترك في الانتخابات المقبلة.

وجميع هذه التغيرات الهامة في بلدي تتحقق منها وتدعمها الأمم المتحدة، التي نحس نحوها بامتنان عميق. وجميع هذه التغيرات يمكن أن تضاف إلى تغيرات أخرى حدثت بالفعل في برزخنا وتمكننا من إعادة اكتشاف برامجنا الإقليمية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي والتنمية. وبالفعل، حينما كانت مفاوضات السلام تتقدم وتنضج في نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا،

تعهدنا مرة أخرى بتنشيط عملية دمجنا الإقليمي. وعقب اكتمال سلسلة مفاوضات السلام في صيغتها النهائية، اكتسبت عملية الدمج والتنمية الإقليمية نشاطا مجددا ودينامية وتلقت مؤخرا دافعا هاما إضافيا. ويخالفنا شعور حقيقي بالفخر والأمل لأن بوسعنا أن نشرك الجمعية العامة في موجز قصير لتقدمنا في تلك العملية وفي القرارات الهامة التي اتخذناها مؤخرا.

إننا إذ ندرك تماما أن المنطقة تمر بلحظة تاريخية نادرة، لحظة تتسم بوجود حكومات منتخبة من قبل الشعب عامة في جميع بلدان أمريكا الوسطى وحالة سلام، نجد أنه من الضروري وضع وتنفيذ استجابات إقليمية وموحدة لمطالب شعوبنا وتحديات العولمة.

وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة حققنا تقدما فائقا في جهودنا نحو الدمج التي تمتد من أفق مفاهيمي جديد. وهو أفق أصبح أفضل توازنا وأكثر شمولاً بعد تكوين التحالف من أجل التنمية المستدامة وإنشاء مشاريع إقليمية مبتكرة لزيادة التنافس الإقليمي عن طريق بذل الجهود المشتركة من جانب الحكومات والمراكز الأكاديمية وقطاعات الإنتاج.

لقد استبدلنا السوق المشتركة السابقة في عام ١٩٩١ بإطار قانوني جديد أوجد نظام التكامل لأمريكا الوسطى. ومع ذلك، وبما أننا كنا أيضا مقتنعين بالحاجة إلى الذهاب إلى أبعد من مجرد التعاون الحكومي في جهودنا التكاملية الإقليمية، اتخذنا في بنما قبل أسابيع قليلة خطوة هامة نحو تعزيز تعاوننا الإقليمي وتعميقه وتطويره. واتفقنا على أوسع استعراض ممكن لإطارنا المؤسسي الإقليمي وعلى تحديته، حيث كنا على اقتناع بأن فوائد التنمية المستحقة لشعبنا لا يستطيع أن يستغلها كل بلد على حدة - ولا يمكن أن يحصل عليها سوى الجماعة الإقليمية بسبب ديناميكيات البيئة التي يتزايد ترابطها اليوم.

إن جميع الحكومات في المنطقة اتفقت لأول مرة في آخر اجتماع عقدناه في ماناغوا على إننا نحتاج إلى أن ننظر إلى أبعد من التكامل الاقتصادي، وأن نظهر بوضوح الإرادة والعزيمة اللازمين لتوجيه الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق اتحاد سياسي إقليمي محتمل، باعتبارنا جماعة الدول المستقلة التي تعمل على تضافر قدراتها

أصطحب السيد خوسي ماريا فيغويريس أولسن،
رئيس جمهورية كوستاريكا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني باسم
الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد
خوسي ماريا فيغويريس أولسن، رئيس جمهورية
كوستاريكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فيغويريس أولسن (ترجمة شفوية عن
الإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك سيدي، على
انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية
والخمسين وكوستاريكا تشارك كلمات التقدير الموجهة
إليكم التي أدلي بها من قبل، وتتمنى لكم كل النجاح في
هذه الفترة التي سنتذكرها لإسهامها الخاص في إصلاح
هذا المحفل، أرفع المحافل للسياسة الدولية.

لقد فاجأت أمريكا الوسطى العالم قبل عشر
سنوات بالإعلان عن إحلالها السلام. وقبل عشر سنوات،
قررت دول مزقتها الحقد وقسمتها أعمال الظلم المتوارثة
أن تضع حدا لخلافاتها بإجراء الحوار وتحقيق المصالحة،
وأن تتحرك -دون تسرع ولكن دون إبطاء أيضا-
نحو مستقبل أكثر وعدا بالمساواة والتنمية
المستدامة.

إن العالم تغير تغيرا كبيرا في هذا العقد. فجدران
التعصب تداعت في برلين وبريتوريا؛ ولم تفقد الأمهات
في بلازا دي مايو أطفالا مرة أخرى. ولا شك في أننا
نعيش في عصر مضطرب، بيد أن معظم زعماء العالم
- بصرف النظر عن دينهم أو أصلهم العرقي - يؤيدون
الاعتقاد الشائع بأن أمثلة الحرب الباردة غير قادرة على
أن تقودنا إلى الألفية الجديدة. علاوة على ذلك، وعلى
الصعيد العالمي، فعلى الرغم من الصور المؤقتة التي
وردتنا من سراييفو وكيفالي، ورواندا ومنروfia، تسود
هناك رؤيا للقرن الحادي والعشرين قوامها الديمقراطية
والعقل والعدالة.

إن شعبي يؤمن بالسلام. ويؤمن شعبي بنزع السلاح.
ويؤمن شعبي بأن مستقبل البشر هو مستقبل واثم
وتضامن تحت رعاية القانون الدولي. وليست هذه
المعتقدات نتيجة تأملات فكرية. فكوستاريكا تعيش منذ
أكثر من ١٠٠ عام في جو ديمقراطي تحميه التعددية

دون أن تفقد شخصيتها الفردية. هكذا اتفقنا على أن
نبدأ العملية التدريجية والمتواصلة لإنشاء اتحاد أمريكا
الوسطى، باعتباره تعبيرا أسمى عن الترابط الاجتماعي
المنصوص عليه في بروتوكول تيغوسيغالبا لعام ١٩٩١.

ومن هنا فإننا اتخذنا الخطوة الأولى في عملية
واسعة ومعقدة يمكننا أن نجعلنا قريبا إلى رؤية اتحاد
أمريكا الوسطى، مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في
إحراز النتائج الملموسة التي تسعى شعوبنا إلى إحرازها
وهي ما يلي: التغلب على الفقر، وإتاحة الفرص، وزيادة
عدد الوظائف، وتنشيط قدرتنا الإنتاجية وزيادة قدرتنا
التنافسية، والمشاركة المنصفة والموحدة في فوائد
التنمية، وإحلال الديمقراطية الحقيقية، والوصول المنصف
إلى تحقيق نظام فعال للعدالة، والتمتع المشروع بالتعايش
السلمي.

ولقد ضاعفنا ثمانية الجهود التي نبذلها لنكفل أن
تكون أمريكا الوسطى أكثر اتحادا وأفضل استعدادا
لمواجهة التحديات الهائلة التي تواجه تنميتها،
وللاستجابة بطريقة خلاقة وديناميكية للمطالب الدولية
لعالمنا المعاصر والمتغير دائما. ونحن، زعماء أمريكا
الوسطى، أتينا معا إلى هذا المحفل كأهم متحدة حقيقية،
لإقامة الدليل على هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق
الوحدة الإقليمية وعلى الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق
ذلك الهدف. ونؤكد مجددا تقديرنا العميق لما قدمه لنا
المجتمع الدولي حتى الآن وما يقدمه لنا من الدعم والتعاون،
واتقدم بأفضل تمنياتي إلى الجميع بالازدهار ونحن
نقترب من فجر ألفية جديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود باسم
الجمعية العامة أن أشكر فخامة رئيس جمهورية غواتيمالا
على الخطاب الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد ألفارو أرزو إيرغوين، رئيس
جمهورية غواتيمالا، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب يدلي به السيد خوسي باريا فيغويريس أولسن،
رئيس جمهورية كوستاريكا**

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية
الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية كوستاريكا.

إن عالم اليوم لا يزال مختلفا ولا يزال منقسما. فالعديد من الثقافات والمجتمعات تتشاطر كوكبا واحدا. وفي ظل الحالة الراهنة، الآن وقد انتهت الحرب الباردة، لا تزال أوجه الفرقة قائمة، ولا تزال هناك مخاطر جديدة تهدد المجتمع الدولي. ولهذا السبب ما برحت الأمم المتحدة تمثل الملتقى والمنظمة الجامعة لنا جميعا. وستستمر في المستقبل في القيام بذلك الدور الهام - بشرط أن نفي بالتزاماتنا ونواجه تحدياتنا ونجري تغييرات تدريجية.

ومنذ أن عرض الأمين العام اقتراحاته للإصلاح في تموز/يوليه، أعربت بلدان أمريكا الوسطى عن تأييدها القوي لأفكاره حول منظمة حديثة وفعالة ونشطة، تحظى بتنسيق أفضل يتمشى مع الاتجاهات الإدارية والمالية الراهنة؛ منظمة يمكننا، دون المزيد من الإبطاء، من التحرك من التطلعات النبيلة إلى أعمال حقيقية تساعد الجميع، وخاصة هؤلاء في البلدان النامية، التي تضم الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه الهيئة. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب مجددا عن تأييدنا الواضح القوي لاقتراحات الأمين العام المقدمة إلى الدول الأعضاء للنظر فيها في هذه الدورة.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يصحبها استعراض بناء لجدول الأنصبة المقررة. ونحن في أمريكا الوسطى نؤمن بضرورة تغيير المعايير التي يقوم على أساسها جدول الأنصبة حتى تسهم كل دولة عضو ماليا في المنظمة حسب إمكانياتها.

وتؤمن بلدان أمريكا الوسطى بأن نظام السلم والأمن الدوليين الذي كان قد وضع في عام ١٩٤٥ ينبغي أن يخضع لعملية استعراض مفصلة عن طريق عملية عريضة تقوم على توافق الآراء. ونحن نؤيد، من حيث المبدأ، فكرة زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ونرى في الوقت ذاته أن أي اقتراح ينبغي أن يتوخى الديمقراطية وتمثيل تعددية الدول والمناطق التي تتألف منها الأمم المتحدة. وبصفة خاصة نؤيد بقوة الفكرة بأن تتمتع المناطق النامية الثلاث في العالم بتمثيل دائم في ذلك الجهاز، وبأن يقتصر حق النقض، إن لم تتوفر الرغبة في إلغائه، على المسائل المتصلة بالفصل السابع من الميثاق.

واحترام حقوق الإنسان. ويدرك أبناء وطني، رجالا ونساء، أنهم أبناء وبنات أمة يدل تاريخها على أنه لا توجد قوة أقوى من قوة العقل. لهذا السبب، عندما أُبطلت قواتنا المسلحة باعتبارها مؤسسة دائمة في عام ١٩٤٨، في نفس الوقت تقريبا الذي ولدت فيه الأمم المتحدة، أكدت كوستاريكا للعالم إيمانها بالسلم، وأظهرت بذلك على نحو لا لبس فيه محبتها العميقة للوثام فيما بين جميع شعوب العالم.

وتأتي أمريكا الوسطى إلى هذا المحفل متحدة حول المثل العليا للتكامل المشترك، وتعمل معا على تحقيق مشروع ديمقراطي مشترك. ولأول مرة في التاريخ، تأتي دولنا أمام الجمعية العامة لا لتعلن تمسكها المعاد تأكيده بالميثاق وبالبادئ والالتزامات التي ينطوي عليها التعايش الحضاري في مجتمع الأمم فحسب، بل لتعلن أيضا عزمها على السير بثبات نحو تحقيق الوحدة بوصفها مرحلة أسمى في الشراكة المجتمعية التي نتمتع بها فعلا بموجب بروتوكول تيغوسيغالبا لعام ١٩٩١.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، بذلت أمريكا الوسطى جهودا كبيرة للحاق بركب بقية العالم، الأمر الذي ندرك أنه ضروري لتحقيق الأهداف والأولويات التي حددها تحالفها من أجل التنمية المستدامة. وهذه المبادرة التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٤ تمثل أول مبادرة اعتمدت في العالم منذ إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وثمار هذا الجهد وفيرة. فقد أقامت أمريكا الوسطى علاقات تفضيلية مع كندا وشيلي والولايات المتحدة واليابان والمكسيك وجمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي. ويتمثل أهم التجديدات في تحديد جداول أعمالنا ليس على أساس المصالح القصيرة الأمد بل على أساس الأولويات الاستراتيجية الإقليمية. ونحن نركز حاليا على تحسين التكامل عن طريق إدخال إصلاحات شاملة على المؤسسات الإقليمية. وانطلاقا من الاقتناع بأن النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا إذا صاحبه ارتفاع في مستويات التنمية المستدامة، تود بلدان أمريكا الوسطى إبلاغ المجتمع الدولي بقرارها بالمضي قدما بحزم نحو مستقبل مشترك من الرقي الكبير والتضامن من أجل شعوبنا.

ونشيد بالأمين العام لعمله الرائع في السنة الأولى من ولايته وبخاصة للتقدم المحرز في مجال إصلاح المنظمة.

بعد مرور أكثر من خمس سنوات على توقيع اتفاقات السلم في السلفادور، يمكننا أن نقول بارتياح أننا أنجزنا وحققنا الأهداف التي اتفقنا عليها. وقد حظيت التغييرات البعيدة الأثر التي جرت في المجتمع السلفادوري باعتراف عالمي، إذ أنها تمثل واحدة من أنجح المهام الأوسع نطاقا المنجزة بدعم من هذه المنظمة.

ولكن مسؤوليات والتزامات حكومتي لا تنتهي مع الامتثال لاتفاقات السلم، بل تظل مستمرة عبر الزمان والمكان بغية حماية المنجزات التي حققناها في ميداني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمع السلفادوري. ونحن، أبناء السلفادور، ملتزمون ببناء سلفادور جديدة، عن طريق اقتلاع أسباب الفقر والتهميش الاجتماعي من جذورها، والنهوض بمجتمع أكثر إنصافا وعدلا.

إن الخاتمة الناجحة لعمليات السلم في نيكاراغوا والسلفادور، ومؤخرا في غواتيمالا، وإنشاء حكومات ديمقراطية، قد هيأ مناخا مفضيا إلى الاستقرار الإقليمي، وتحويل أمريكا الوسطى إلى منطقة للسلم والحرية والديمقراطية والتنمية. وأحرزت أمريكا الوسطى تقدما كبيرا في نزع الطابع العسكري وفي تعزيز المجتمع المدني، بعقد انتخابات حرة وشفافة وتعددية؛ وإدماج المقاتلين السابقين في العمليات السياسية الوطنية؛ وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون؛ وتنفيذ برنامج للتنمية ينصب تركيزه على الإنسان.

وفي مواجهة العولمة وعمليات الانفتاح الاقتصادي والتجمع الإقليمي، نحتاج إلى أن نكون أكثر إبداعا في معالجة التحديات الراهنة والمستقبلية. ولهذا السبب فإننا نستعرض النظام المؤسسي لأمريكا الوسطى بحيث يتسنى لنا أن نشغل مكاننا في النظام العالمي الجديد بصورة أفضل وأكثر فعالية.

إن مطامح شعوب أمريكا الوسطى في السعي إلى تحقيق مصير مشترك عن طريق إعادة توحيد أمتنا الأوسع كانت دوما ولا تزال كامنة في نفوس شعوبنا.

إن مؤسسي الأمم المتحدة عايشوا عالما كان عليه أن يختار بين السلم والفناء. وكانوا يفهمون تماما، وقد خرجوا لتوهم من الحرب العالمية الثانية، أن الإنسانية ليس لديها من خيار إلا الالتجاء إلى حماية القانون الدولي، باعتباره السبيل الوحيد لمنع محرقة جديدة. واليوم بعد ٥٠ سنة لدينا واجب مماثل، وإن كان أقل درامية، بفضل التقدم الكبير المحرز منذ نهاية الحرب الباردة: وهو واجب توفير الظروف السياسية والمالية والإدارية التي تحتاجها الأمم المتحدة حتى يمكنها الاستمرار في عملها من أجل السلم والأمن الدولي. وأمريكا الوسطى على استعداد لأن تدلي بدلوها من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الذي أدلى به توا.

أُصطحب السيد خوسيه مارييا فيغيريس أولسن، رئيس جمهورية كوستاريكا من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أرماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية فيما يلي إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

أُصطحب السيد أرماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رئيس جمهورية السلفادور، فخامة السيد أرماندو كالديرون سول، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كالديرون سول (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم السلفادور، شعبا وحكومة، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانينا بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة. وأود أن أعرب لسلفكم السيد غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا، عن امتناننا لجهوده ومبادراته الرامية إلى إحراز تقدم في مجال تحديث الأمم المتحدة.

على المشاركة وديمقراطية وشفافة وتنطوي على تنسيق فعال فيما بين جميع أجهزة المنظمة.

لقد انشئت المنظمة لتكون عالمية في طابعها. وبالتالي ينبغي لجميع الدول المحبة للسلام التي تقبل الالتزامات المكرسة في الميثاق أن تصبح أعضاء فيها. ولهذا السبب، نؤكد من جديد تأييدنا للمطمح العادل لجمهورية الصين في تايوان في الانضمام من جديد إلى المنظمة على أساس مبدأ الطابع العالمي، الذي يشكل السمة المميزة للأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أذكر أن شعب أمريكا الوسطى ممتن للعمل الذي قامت به الأمم المتحدة في عملية صنع السلام وتحقيق الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى. ونحن نسلم بالجهود التي تواصل المنظمة بذلها لتعزيز السلم والأمن بالسعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ووفقاً لمبادئ القانون الدولي.

إن الأمم تواجهه، وهي تقف على عتبة قرن جديد، تحديات هائلة. ونحن نرجو من الله العون كيما يسود السلم والحرية والقيم الإنسانية فيما بين شعوب الأرض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الهام الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد أرماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور، من قاعة الجمعية.

خطاب السيد كارلوس روبرتو رينا إدياكويز، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد كارلوس روبرتو رينا إدياكويز، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشر فني، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أرحب برئيس جمهورية

ويتضح بازدياد أن الوحدة أفضل سبيل تستطيع أمريكا الوسطى اتباعه لتواجه بنجاح تحديات الألفية القادمة. وبهذه الروح، وقعنا في ٢ أيلول/سبتمبر إعلان نيكاراغوا بهدف تسريع عملية التوحيد. واليوم نأتي لنشاطكركم عزمنا على السعي إلى اتحاد سياسي في أمريكا الوسطى. إننا نريد أن يكون المجتمع الدولي والأمم المتحدة شاهدين على جهودنا، وأن نلتزم أمامهما ببذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف. ولذلك، نطلب من البلدان الصديقة والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تواصل دعمنا وأن تقدم المساعدة في حينها، كيما تكمل جهودنا الوطنية والإقليمية أحدها الآخر، ولكي نتيح لنا أن نضع تحت تصرفنا الآلية الفعالة لتحقيق مطامحنا.

وأود أن أعلق على مواضيع لها أهمية بعيدة الأثر مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وذات أهمية حيوية للمنظمة ذاتها. إننا على اقتناع بأن مبادئ المنظمة لا تزال سارية وأنها مؤسسة فريدة الطابع، ضرورية ولا غنى عنها في النظام الدولي، وإن إصلاحها أمر ضروري بغية تكييفها مع متطلبات النظام الدولي الجديد. وفيما يتعلق بالإصلاحات التي طرحها الأمين العام، تؤيد حكومتي التغييرات المؤسسية التي ستحتاجها المنظمة لتستجيب على نحو فعال للمشاكل المشتركة التي تواجهها دولنا.

وكيما تقوم الأمم المتحدة بمهامها بصورة أفضل، يجب أن يكون بوسعها الاعتماد على موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها. وتحمل الدول الأعضاء مسؤولية الوفاء بالتزاماتها المالية، والتي لا يمكن إخضاعها لأي شروط، كيما نضمن استقلالية وحياد ومصادقية أنشطة المنظمة.

إن إصلاح مجلس الأمن ضروري للتغلب على الاختلالات القائمة في تكوينه الحالي. ونحن نؤيد زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين ليصبح المجلس ذا طابع تمثيلي لعدد أعضاء المنظمة في الوقت الراهن. وينبغي أن يكون لهؤلاء الأعضاء الجدد نفس الحقوق والالتزامات وأن يتم اختيارهم وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي، كيما يتسنى إدراج البلدان النامية في الفئتين. ونعتقد أن من المهم للغاية إيلاء عناية لأساليب عمل المجلس وإجراءاته كيما تكون عملية اتخاذ القرار قائمة

والتفهم الكامل للإنسان باعتباره الجذر والثمرة لجميع جهودنا.

وإذا كان هناك شيء واحد يتعين علينا أن نفعله في المستقبل، ولا سيما في محافل مثل الجمعية العامة، فهو إيجاد صيغ يمكن أن تهيئ لعلاقة عملية بين الديمقراطية والتنمية، وبين الرخاء والعدالة، وبين تنامي الثروة واختفاء الفقر.

وتواجه الأمم المتحدة تحديات وآمالا فيما يتعلق بهذا الأمر الهام، ألا وهو قابلية الديمقراطية للاستمرار. وربما لا يكون هناك اليوم عمل أكثر أهمية من هذا. فإذا استهين بأمر الحرية، وهي جوهر هذا النظام السياسي، باسم النمو الخالي من القيم، فإن تضحيات الأجيال التي سقطت في معارك هذا القرن المكروب ستفقد معناها. وإن هذا الخطر لا يزال موجودا، والذين يعرفون من بيننا، من خلال تجربتهم الخاصة المؤلمة الجرائم التي يمكن أن ترتكب باسم التقدم من واجبهم أن ينبهوا الجميع إلى هذا الخطر.

وفي السنوات الأخيرة، تولت السلطة بصورة شرعية في هندوراس خمس حكومات متعاقبة، عن طريق انتخابات حرة. وهذا لم يسبق له مثيل في تاريخنا، ويمكننا في القول بأننا نمارس الديمقراطية بالفعل، وهي درس لن نزرع أبدا من تعلمه. وتظهر تجربتنا مرة أخرى أن الانتخابات الحرة، وإن كانت أساس الحكومات، لا تكفي وحدها لترسيخ النظام أو ضمان الرضا الكامل للشعب.

منذ عام ١٩٩٤ ما برحنا نحاول إشراك شعبنا في اتخاذ القرارات الوطنية الأكبر، ونحاول أن نولي اهتماما أكبر لاحتياجاتهم من خلال حوار مفتوح. وهذا جزء من إيماننا بأنه من الضروري أن تنتقل إلى الأمام من الديمقراطية الشكلية إلى الديمقراطية الحقيقية، إذا أردنا لها أن تكون أكثر من تعبير دستوري وأن تصبح جزءا من الثقافة الحية لشعبنا.

والثقافة الديمقراطية بوصفها نهجا للحياة، تقتضي يقظة مستمرة لتعزيز مصداقيتها وإضفاء الشرعية على وجودها في كل يوم. ولذلك فإننا في هذا الجزء من أمريكا الوسطى، أي هندوراس، اعتبرنا من الجوهر

هندوراس، فخامة السيد كارلوس روبرتو دينا إيدياكويز وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رينا إيدياكويز (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في البداية أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهاني الحارة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. فانتخابكم هو تقدير عن جدارة لخصالكم الشخصية الرائعة وإشادة بأوكرانيا. ونحن نتمنى لكم التوفيق في أداء واجباتكم.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، السيد غزالي اسماعيل، على عمله الممتاز خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

ونتقدم بشكرنا الخالص للسيد كوفي عنان، الذي في أدائه لمهمته بوصفه أمينا عاما لمنظمتنا تحلى بروح رائعة تمثلت في العمل الدؤوب والالتزام، في مرحلة تتسم بالصعوبة على نحو خاص، بالنسبة للأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام العالمي، والمهمة المعقدة لإعادة تشكيل هذه المؤسسة وتعزيزها.

وإن أبرز ملامح العالم وهو يقترب من نهاية القرن الانتشار العام للديمقراطية. فكل دول العالم تقريبا لها نصيب في هذا النهج للحياة، مضافا بذلك على نهاية القرن طابعا لم يسبق له نظير في القرون الماضية. فها نحن أخيرا نعيش في عصر من الديمقراطية بعد ليل طويل من الدكتاتورية والشمولية التي سادت مختلف أنحاء العالم. غير أن انتشار الديمقراطية على نطاق عالمي يمضي في سياق واحد مع شيء يمكن أن نطلق عليه - من باب تعذر وجود اسم أفضل - مرض الديمقراطية. فالتعبير عن الاستياء يمكن أن يسمع في كل مكان؛ ويجري التشكيك في هذا النظام السياسي باسم التنمية والرخاء. فالديمقراطية مع الفقر المدقع ليست النموذج الذي ننشده.

إن الحكومة التمثيلية هي المكسب السياسي للعصر الحديث، إلا أنها ليست سوى النقطة التي تقع في منتصف الطريق إلى التنمية الإنسانية الكاملة. ويجب أن تصبحها عناصر أخرى ضرورية لحياة تتوفر فيها الكرامة، وتلك العناصر هي: الرفاهية، والعدل، والمشاركة

ومن المعروف جيدا أن هندوراس جزء من الأسرة الكبيرة لأمريكا الوسطى. لقد كنا متحدين في الفترة الاستعمارية وكنا متحدين عندما طنا الإستقلال. ولم تكن الفرقة والتشتت إلا فترة عارضة طويلة، تخللتها محاولات عابرة لتحقيق الوحدة. إلا أن المهم هو إرادة بلداننا، التي عبّر عنها مرارا، للتجمع من جديد، ورغبتها المعلن عنها في الاتحاد الذي يلتبس دائما أشكالا جديدة للتعبير لا يمكن لمرور الوقت أو الانتكاسات من أي نوع أن تلغيه.

ومنذ عام ١٩٩٤ وحتى اليوم، ترك حدثان هامان أثرهما على الحياة في أمريكا الوسطى. فقد وقّع التحالف من أجل التنمية المستدامة في عام ١٩٩٤ وتم التوصل إلى اتفاق للشروع في الإنشاء التدريجي والمرحلي لاتحاد أمريكا الوسطى بوصفه التعبير الأسمى لاتحاد الجماعة الذي وضعت أسسه في بروتوكول تيغوسيغالبا لعام ١٩٩١، المضمن في إعلان نيكاراغوا المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ويمثل التحالف تغيرا جذريا في خطة الدمج في أمريكا الوسطى، ومفهوما جديدا للتنمية، يجعلها جزءا مكملًا للإنسان الفرد وغير قابلة للانفصال عنه. فالتنمية المستدامة حسبا ورد في التحالف، هي إقرار بأننا يمكن أن نسعى لتحقيق النمو ونحلمي المستقبل في الوقت نفسه - بإمكاننا أن ننمو اليوم دون تهديد تنمية الأجيال المقبلة.

وهو أيضا تحالف مع الطبيعة، وعلاقة جديدة وإعادة تقييم لمواردنا. وهو يسعى لتحاشي النتائج السلبية للنهج القصير المدى ووضع ازدهار شعوبنا الدائم نصب عينيه. وأخيرا، فهو يستغل ميزاتنا التنافسية الجديدة، وهي موقعنا بوصف أرضنا برزخا، وسواحلنا الطويلة، ومرافقنا داخل المحيط، وتنوعنا البيولوجي الرائع، وجمال منطقة البحر الكاريبي. إننا ملتزمون ببناء التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وجدير بالذكر أن الطابع الأصيل لنهجنا أقر به على المستوى العالمي وتقوم كيانات هامة بدعمه.

والمحتوى الرئيسي لإعلان نيكاراغوا الذي ذكرته لتوي هو الاتفاق بشأن اتحاد أمريكا الوسطى. وبينما كنا نعمل في مجال الدمج الإقليمي، أدى غياب القدوة

دعم هذا الشكل من الحكومة بالتأكيد الدائم على قيمه الأخلاقية وشن حملة حازمة ضد كل أشكال الفساد فهو من أسوأ أعداء الديمقراطية وأكثرهم تنغيصا.

وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ستجري هندوراس انتخابات أخرى لتغيير حكومتها. ويسعدني أن يكون بمقدوري أن أبلغ المجتمع الدولي أن هذه العملية ستكون حرة وشفافة وأن الشعب سيقدر مرة أخرى الحكومة لفترة السنوات الأربع المقبلة.

وإن المؤشرات الاقتصادية المتوفرة من قبل المؤسسات الوطنية والدولية تتفق على أن هناك تحسنا كبيرا في الاقتصاد الهنودوري في نهاية ولايتنا. ويسعدنا أن يكون بمستطاعنا أن نسلم السلطات الجديدة بلدا في حالة أفضل من تلك التي كان عليها حين بدأنا فترة ولايتنا. وهذا هو المعنى الحقيقي للديمقراطية: أي التحسن المستمر في الأحوال المعيشية والانتقال من مستوى إلى آخر عن طريق الحكومات المتعاقبة - بالاقتران بالتصويت الحر من جانب الشعب هو الفيصل لما سيتعين القيام به.

والنهج الذي تتبعه هندوراس لإيجاد أرضية مشتركة بغية التوصل إلى اتفاق بشأن نوع البلد الذي نبتغيه، هو إقامة التواصل الدائم بين الحكام والمحكومين.

إن هذه السنوات الأربع الأخيرة من الحكم كانت إلى حد كبير نقاشا متصلا مع المجتمع المدني، حيث أن النتائج السليمة التي أفرزتها تؤكد، من ناحية، مزايا المشاركة، ومن ناحية أخرى، قدرات الحكومة. هذا هو ما نتعلمه من الديمقراطية، أقيم دروسها.

وبالفعل، لا يزال علينا أن نفعل الكثير، إلا أننا على المسار الصحيح. لقد أنشأنا قواعد قانونية صلبة. وحققنا تقدما ملموسا وبنينا دولة دينامية تتسم باحترام القانون، ويمكن الاعتماد على عدالتها، وفوق كل شيء، واعية بالاحتياجات الضخمة للشعب الهنودوراسي وحقه غير القابل للتصرف في أن يكون الهدف الرئيسي للتنمية. وستتجاوز النفقات الاجتماعية لدولة هندوراس في عام ١٩٩٨ نسبة ٣٠ في المائة من ميزانيتنا الوطنية. وهذه رسالة واضحة لشعبنا.

وأود الآن أن أشير إلى تأييد هندوراس لعملية التغيير العميق في الأمم المتحدة، في كل من ميادين عملياتها المتعددة وفي أجهزتها الداخلية لاتخاذ القرار على حد سواء. فالعالم الذي أنشئت فيه الأمم المتحدة يختلف عن عالم اليوم ومن ثم يجب أن نواكب الزمن.

وبالنسبة لمسألة مجلس الأمن، نود أن نردد ماقلناه في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة ونكرر الإعراب عن اعتقادنا بأنه لا ينبغي التعجل في إيجاد حل لمسألة حجم عضوية مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، يؤيد بلدي البيان المتعلق بتعزيز الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن المعتمد في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر قمة مجموعة ريو. وقد نص ذلك البيان على وجوب أخذ منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بعين الاعتبار في أي مقترح متعلق بزيادة عضوية مجلس الأمن.

ونشعر بالسرور إزاء عمل نزع الألغام الجاري بدعم دولي. وهذا العمل، في حالة هندوراس، هام بصورة خاصة بسبب الأرواح التي أزهقت وما حدث من تقطيع للأوصال بفعل هذه الممارسة اللاإنسانية التي تلقى الآن إدانة عالمية، وهي الإدانة التي نؤيدها بقوة وحزم.

وأخيرا، نود أن نعرب مرة أخرى عن مدى سرورنا للمعالجة الإقليمية والعالمية التي يعالج بها الموضوع. وبما أن العالم أخذ يدرك كيفية تأثير هذه الآفة، على تنمية الشعوب ووجودها السلمي فإننا سنحز في نهاية المطاف تقدما في التغلب عليها في مختلف أنحاء العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كارلوس روبرتو رينا إيدياغيز، رئيس جمهورية هندوراس، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السياسية إلى عدم التجانس على المستوى الإقليمي. إلا أننا عقدنا العزم الآن على تناول هذه القدوة وهذا البعد السياسي بنهج تدريجي ومرحلي لا يستهين بالعبر المستفادة من التاريخ. وسيجمعنا ذلك ويحددنا، مما سيضيف معنى على تصور أمريكا الوسطى الذي تشاطرها إياه بقية العالم.

وقرارنا لا ينبع من المثالية أو الرومانسية، مع أننا، كما قال شيكسبير، نحن المادة التي تصنع منها الأحلام. ونحن لا نتحدث هنا عن المثاليات أو الرومانسية. فقرارنا هو ببساطة تصرف ناضج، وإقرار واقعي بالحاجات التي أنشأتها تنميتنا الداخلية والمطالب الخارجية التي ستقتضيها، إذا أردنا العيش بكرامة، أن نبذل جهودا جبارة تتجاوز، في حالتنا، قدراتنا لو بقينا دولا مقسمة منفردة.

ولقد أنشأنا لجنة عاملة لصياغة أسس ومبادئ اتحاد أمريكا الوسطى. وبنهاية العام، ستكون بحوزتنا الوثائق ذات الصلة. وسوف تتوج العملية بالتوقيع على الالتزام الرسمي بالوحدة السياسية.

إن الملمين بتاريخ أمريكا الوسطى ويعلمون بجهودنا الحالية في مختلف ميادين التكامل يعرفون أن اتحاد أمريكا الوسطى ليس تصرفا ينبع فقط من الإيمان بالقضية؛ إنما هو، على العكس من ذلك، عمل هندسي، والتزام ضخم يمثل العنصر الرئيسي في ممارسة السيادة المشتركة. إذا أخذنا المزايا الفريدة لكل واحدة من دولنا بعين الاعتبار.

ويجب إبلاغ شعوب الأمم المتحدة بهذا القرار الهام. وهذا هو سبب وجود رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة هنا، في هذا المحفل العالمي الرفيع، ينشرون الأخبار السعيدة عن هذا القرار السياسي. وعن طريق الممثلين الموجودين هنا، نريد أن يعلم العالم بهذا القرار العظيم وأن يقبل تطلعاتنا، التي تشاركنا فيها مناطق أخرى في العالم. وفي هذا السياق، يكرر بلدي الإعراب عن تأييده لحق جمهورية الصين في أن تصبح عضوا في أسرة الأمم المتحدة. ونحن ندعم عمل تلك الدولة العظيمة، التي تبحث عن سبل الاشتراك الكامل في هذا المحفل وفي غيره من المحافل الدولية دون أي شكل من أشكال الحجب أو الهيمنة.

نحو تقرير المصير وإنهاء الاستعمار، وليس الآن بعد ٢٢ عاما على هزيمة الأقلية التي كانت تحبذها البرتغال.

ومما له وثيق الصلة بالموضوع أن نذكر في هذا الصدد أنه إزاء هذا التخلي غير المسؤول، مارس شعب تيمور الشرقية على نحو ملائم حقه في التحرر من الاستعمار معتبرا نفسه غير ملتزم بعدد بآية دولة استعمارية سابقة. ولقد فعل ذلك باختياره الاستقلال عن طريق الاندماج مع اندونيسيا وفقا للقرارات ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥).

وأخيرا، لا نزال نحن الاندونيسيين ملتزمين بالتزاما تاما بشعب تيمور الشرقية وندعمه دعما كاملا في الجهود الدؤوبة التي يبذلها من أجل بناء مستقبل مزدهر وسعيد لأبنائه وله باعتبارها جزءا لا يتجزأ من اندونيسيا بالفعل.

السيدة غوميز (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
لوضع الأمور في نصابها، اسمحوا لي أن أذكر بأن عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية لم تنته. فتيمور

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأولئك الممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إفيندي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي أن يسجل رسميا ممارسة حقه في الرد على الإشارات غير المبررة المتعلقة بتيمور الشرقية، وهي الإشارات التي صدرت عن الممثل الموقر للبرتغال لدى الجمعية العامة في البيان الذي أدلى به في وقت سابق من بعد ظهر هذا اليوم. إن مضامين ذلك البيان أفضت بنا الى الشك في إخلاص البرتغال والتزامها بالحوار الثلاثي الجاري تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

مما يجدر ذكره أنه خلال الجولة التاسعة من المحادثات الثلاثية التي جرت في حزيران/يونيه الماضي أكد مجددا وزيرا خارجية اندونيسيا والبرتغال التزامهما بالعمل بروح تعاونية بغية تحقيق حل دائم لمسألة تيمور الشرقية. والجمعية العامة نفسها ما فتئت ترجئ مناقشة المسألة لـ ١٤ عاما على التوالي. ويجب التأكيد على أنه لا يمكن للبرتغال، من جهة، أن تدعو الى إجراء حوار استشاري تحت رعاية الأمين العام، ومن جهة أخرى تستغل كل فرصة لشن حملة سلبية بشأن مسألة تيمور الشرقية.

ومما يدعو الى الدهشة أيضا أن تواصل البرتغال الكلام عن حاجة شعب تيمور الشرقية الى ممارسة حق تقرير المصير، في حين أن الحقيقة التاريخية تثبت أن المشاكل يمكن ردها الى الأعمال غير المسؤولة التي قامت بها البرتغال نفسها. ففي آب/أغسطس ١٩٧٥ تركت السلطة الاستعمارية البرتغالية حينئذ الأسلحة والذخائر في أيدي الأقلية التي كانت تحبذها وتخلت عن تيمور الشرقية لتقع فيها حرب أهلية على أمل أن تسود الأقلية المسلحة. ولقد كانت يوما الفلول المسلحة التابعة لهذه الأقلية برئاسة السيد غوسماو. والواقع انه كان من الأنسب أن تستمع البرتغال في حينه لأصوات شعب تيمور الشرقية قبل ٢٢ عاما وتنفذ رغباتهم وتطلعاتهم

الشرقية لا تزال إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي، وهذه المسألة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. لقد قصرت اندونيسيا حتى الآن في الامتثال للمبادئ الأساسية الواردة في الميثاق والقرارين ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة تيمور الشرقية. وفي جهد لتسوية هذه المسألة، دخلت البرتغال واندونيسيا في مفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وأود هنا أنؤكد مجددا التزام البرتغال بهذه العملية التفاوضية وبمساعدة الأمين العام في المساعي التي يبذلها من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لهذه المشكلة التي طال أمدها. ومثلما تم التأكيد عليه هذا الصباح في مذكرة عممتها رئاسة الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء، فإن تلك التسوية ستحترم احترامًا كاملاً حقوق شعب تيمور الشرقية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومبادئ الميثاق.

السيد إفيندي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن رد ممثلة البرتغال لا يتضمن عناصر جديدة، لذلك لا يرغب الوفد الاندونيسي في إطالة هذه المناقشة أكثر من ذلك بتكرار الأطناب في ذكر الأحداث التي أفضت الى هذا القرار الذي اتخذه لاحقا شعب تيمور الشرقية لكي يصبح مستقلا عن طريق الاندماج مع اندونيسيا. ويكفي القول إن موقف اندونيسيا واضح وعملية إنهاء الاستعمار تمت عندما مارس أبناء تيمور الشرقية حقوقهم في تقرير المصير وفقا لقرارات الجمعية العامة التي ذكرتها سابقا. إن شعب تيمور الشرقية منذ ما يزيد على عقدين يشارك مشاركة كاملة في التقدم الذي أحرزته اندونيسيا الى جانب المواطنين الاندونسيين الآخرين.

السيدة غوميز (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نشاطات الآراء التي أعرب عنها زميلنا ممثل اندونيسيا ومفادها أنه في الواقع لم يضاف شيئا جديدا في البيان الأخير هذا الذي أدلى به ممارسة لحق الرد، لذلك نحن على يقين بأن الأعضاء يعلمون الحقائق وهم قادرون على إصدار حكمهم، وليس لدينا شيء آخر نضيفه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠